الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/400
17 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١٠ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

تقرير الأمين العام

حالة حقوق الإنسان في كمبوديا

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١ -٨	٣
ثانيا	- البعثات الثامنة والتاسعة والعاشرة التي قام بها إلى كمبوديا الممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا	٩ -٢٩	٤
	ألف- البعثة الثامنة، ١٧-٢٤ نيسان/أبريل و ٢-١٣ أيار/مايو ١٩٩٨	٩ -١٦	٤
	باء - البعثة التاسعة، ٣١ أيار/مايو - ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨	١٧ -٢٣	٦
	جيم- البعثة العاشرة، ١٥ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨	٢٤ -٢٩	٨
ثالثا	- القضايا ذات الأهمية الخاصة	٣٠ -١٣٨	٩
	ألف- الحماية من العنف السياسي	٣٠ -٤١	٩
	باء - حقوق الإنسان في سياق العملية الانتخابية	٤٢ -٦٧	١٢
	جيم- مشكلة الإعفاء من العقاب	٦٨ -٧٢	١٨
	دال - سيادة القانون واستقلال القضاء	٧٣ -٨٥	١٩
	هاء- الحماية من التعذيب	٨٦ -٩٨	٢٢

291098 291098 98-27327

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
واو - أحوال السجون	٩٩ -١٠٤	٢٥
زاي- حقوق العمال	١٠٥-١٠٧	٢٦
حاء -	١٠٨-١١٧	٢٧
طاء- حقوق الطفل	١١٨-١٢٦	٣٠
ياء - حقوق الأقليات	١٢٧-١٣٦	٣٣
رابعا - تنفيذ التوصيات الجديدة والسابقة	١٣٧-١٥٠	٣٥
خامسا - ملاحظات ختامية	١٥١-١٥٦	٣٧
سادسا - دور مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	١٥٧-١٧٣	٣٨

أولا - مقدمة

١ - تم تعيين الممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٦/١٩٩٣ المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣[١] للقيام بالمهام التالية:

(أ) البقاء على اتصال مع حكومة كمبوديا وشعبها؛

(ب) توجيه وتنسيق وجود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا؛

(ج) مساعدة الحكومة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٢ - وقد عين الأمين العام في عام ١٩٩٦ توماس هاماربرغ (السويد) ممثلا خاصا له لحقوق الإنسان في كمبوديا. وقام السيد هاماربرغ، منذ توليه لمهامه في أيار/ مايو ١٩٩٦، بعشر بعثات رسمية إلى كمبوديا وقدم إلى كل من الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان تقريرا بشأنها[٢].

٣ - وفي القرار ١٣٥/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أحاطت الجمعية العامة علما، مع التقدير، بتقرير الممثل الخاص عن حالة حقوق الإنسان في كمبوديا[٣]، وخصوصا بشواغله فيما يتصل بوضع إطار تشريعي للانتخابات الوطنية وفيما يتصل بمشكلة الإفلات من العقاب، واستقلال القضاء وإرساء سيادة القانون، واستعمال التعذيب، وإدارة السجون وسوء معاملة السجناء، وبغاء الأطفال والاتجار بهم.

٤ - وأحاطت الجمعية العامة علما كذلك، مع بالغ القلق، بتعليقات الممثل الخاص حول الممارسات الفاسدة المتبعة داخل نظام القضاء وفي إدارة السجون. وشددت على أن التصدي لمشكلة الإفلات من العقاب التي لا تزال مستمرة، بما في ذلك إلغاء المادة ٥١ من قانون عام ١٩٩٤ المتعلق بالخدمة المدنية، يشكل مسألة ذات أولوية خطيرة وملحة.

٥ - وأعربت الجمعية العامة أيضا عن القلق البالغ إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في أثناء أعمال العنف المسلح التي وقعت في مطلع تموز/يوليه ١٩٩٧ وفي الفترة التالية، وحثت الحكومة على أن تجري تحقيقا شاملا ونزيها وأن تحيل المسؤولين عن هذه الجرائم الخطيرة إلى القضاء. كما حثت الحكومة على اتخاذ إجراء لتحديد ومقاضاة مرتكبي أعمال العنف في بنوم بنه في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٧ ضد مظاهرة سلمية مما نتج عنه حالات وفيات وإصابات عديدة.

٦ - وأكدت لجنة حقوق الإنسان من جديد، في قرارها ٦٠/١٩٩٨ المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨[٤]، على الكثير من لغة قرار الجمعية العامة، ورحبت بالإطار التشريعي للانتخابات الذي اعتمدته الجمعية الوطنية، ولكنها دعت إلى تحرير المناخ السياسي من الترهيب في فترة الاعداد للانتخابات وأثناءها، وبقاء القوات

المسلحة محايدة، وحرية وصول جميع الأحزاب السياسية على قدم المساواة إلى وسائط الإعلام الالكترونية والمطبوعة، وسرية الإدلاء الفردي بالأصوات، والتعاون الكامل مع المراقبين المحليين والدوليين، وضرورة أن تتصرف جميع الأحزاب بصورة بناءة وأن تقبل نتائج الانتخابات.

٧ - وأيدت كل من الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان علىالسواء في قرارها تعليقات الممثل الخاص التي تفيد أن أشد انتهاكات حقوق الإنسان خطورة في التاريخ الحديث لكمبوديا ارتكبها الخمير الحمر ولاحظت مع القلق أن أيا من زعماء الخمير الحمر لم يحاسب على جرائمه. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن ينظر في طلب السلطات الكمبودية المساعدة على مواجهة الانتهاكات الخطيرة الماضية للقانونين الكمبودي والدولي، بما في ذلك إمكانية قيام الأمين العام بتعيين فريق من الخبراء لتقييم الأدلة القائمة واقتراح تدابير أخرى، كوسيلة لتحقيق المصالحة الوطنية، وتعزيز الديمقراطية ومعالجة قضية المساءلة الفردية.

٨ - وطلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا عن دور مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وعن التوصيات التي يقدمها الممثل الخاص بشأن المسائل المشمولة بولايته. وهذا التقرير مقدم عملا بذلك الطلب ويستند إلى بعثات الممثل الخاص الثامنة والتاسعة والعاشرة إلى كمبوديا. ويرد في الفصل السادس تقرير موجز لأنشطة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وقد وضعت الصيغة النهائية لكل من هذين التقريرين في آب/أغسطس ١٩٩٨.

أولا - البعثات الثامنة والتاسعة والعاشرة التي قام بها إلى كمبوديا الممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا

ألف - البعثة الثامنة، ١٧-٢٤ نيسان/أبريل و ٢-١٣ أيار/ مايو ١٩٩٨

٩ - ركزت البعثة على ثلاثة مجالات: مشكلة الإفلات من العقاب، والانتخابات المقبلة، ومسألة الخمير الحمر. وتزامنت البعثة أيضا مع بعثة مدتها أسبوع واحد قام بها خبيران دوليان في التحقيقات الجنائية. ويرد أدناه وصف لتلك البعثة. وقد استقبل جلالة الملك نوردوم سيهانوك الممثل الخاص في سيم ريب، كما التقى به رئيس الجمعية الوطنية، شي سيم، ومسؤولون حكوميون كبار آخرون، منهم هون سين رئيس الوزراء الثاني، وسار خينغ، وزير الداخلية المشارك، وأوسن كيم آن، وزير الدولة للشؤون الخارجية، وخيو كانهاريث وزير الدولة لشؤون الإعلام.

١٠ - وأجرى الممثل الخاص مباحثات مع رئيس وأعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية (اللجنة الانتخابية الكمبودية) وكذلك مع قادة الأحزاب السياسية الرئيسية. واجتمع أيضا مع ممثلي المنظمات غير الحكومية

الرئيسية بما في ذلك اللجنة المعنية بإجراء انتخابات حرة ونزيهة والائتلاف من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

١١ - والتقى الممثل الخاص بأعضاء السلك الدبلوماسي في بنوم بنه وبانكوك، ومن بينهم سفراء الدول الثلاث الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والتي تسمى "ترويكا رابطة أمم جنوب شرقي آسيا" لدى كمبوديا، ورئيس مراقبي الانتخابات عن الاتحاد الأوروبي وبعض سفراء من دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وأجرى محادثات مع الممثل الشخصي للأمين العام في كمبوديا، السيد لاكهان ماهروترا، والمنسق المقيم للأمم المتحدة، السيد بول ماثيوس، وموظفي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وموظفي المكاتب الإقليمية للمفوضية وأفرقة الرصد المتنقلة المنشأة حديثا. والتقى أيضا بوزير خارجية الفلبين ونائب وزير خارجية تايلند.

١٢ - وقام الممثل الخاص بزيارة ميدانية إلى مقاطعة كومبونغ شام، حيث اجتمع مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وسلطات مقاطعة تبونغ خموم، وممثلي أحزاب سياسية من هذه المقاطعة، ورئيس اللجنة الانتخابية بالمقاطعة، واجتمع بسلطات أخرى رفيعة المستوى في المقاطعة، منها حاكم المقاطعة، هون ننغ، ومفوض الشرطة، وعدة قادة عسكريين. وقام بزيارة لمحكمة المقاطعة حيث عقد اجتماعا مع القضاة والنائب العام.

١٣ - وأعرب الممثل الخاص، في أثناء بعثته السابعة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، عن قلقه البالغ إزاء العواقب الخطيرة للتأخير في التحقيقات بشأن حالات الإعدام خارج نطاق القانون والهجوم بالقنابل اليدوية الذي وقع في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٧[٥]، ورحب بقبول الحكومة للعرض المقدم من مكتب المفوض السامي بالمساعدة في إجراء عمليات التحقيق من خلال البحث عن خبراء دوليين للحصول على مساعدتهم[٦]. وفي هذا الشأن قام خبيران هما السيد آرون بغات، المدير السابق لمكتب التحقيق الفيدرالي بالهند، والبروفسور بيتر بورنز من جامعة بريتيش كولومبيا، بكندا، وأحد أعضاء لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، بزيارة كمبوديا في الفترة من ١٩ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ لتقييم التقدم المحرز في التحقيقات والوقوف على الاحتياجات إلى مزيد من المساعدة. وتمكنا من الاجتماع مع المسؤولين ذوي الصلة.

١٤ - وتم تقديم تقرير الخبيرين إلى الحكومة بواسطة الممثل الخاص في ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٨ إلى جانب مذكرة جديدة تستكمل المذكرة المؤرخة ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٧ وتوثق عددا آخر من حالات القتل والاختفاء منذ فترة ٢-٦ تموز/يوليه ١٩٩٧. وقدمت هذه الوثائق إلى الحكومة بطريقة سرية وفقا للإجراء المعمول به. وتم الاتفاق على أن الحكومة ستقوم باستعراض المعلومات ومناقشة الوثائق مع الممثل الخاص بعد أسبوعين من تقديمها وقبل عرضها على الجمهور.

١٥ - وتطرق الممثل الخاص مع رئيس الوزراء الثاني، واللجنة الانتخابية الوطنية، والسلطات الأخرى ذات الصلة إلى نواحي القلق بشأن الانتخابات القادمة التي أبلغ بها، بما في ذلك الحملة الواسعة للحصول على

وعود بالتصويت لصالح حزب الشعب الكمبودي من خلال بصمة الإبهام وأداء اليمين. وذكر أن هذه الممارسات تنتهك روح سرية الاقتراع.

١٦ - وفيما يتعلق بمسألة الخمير الحمر، قام الممثل الخاص في لقاءاته مع صاحب الجلالة الملك، وكبار المسؤولين الحكوميين وقادة الأحزاب السياسية، بالتذكير بالتطورات التي طرأت منذ اتخاذ لجنة حقوق الإنسان للقرار ١٩٩٧/٦٠ المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧، ورسالة الطلب المقدم من رئيسي الوزراء في حزيران/يونيه ١٩٩٧، واتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٣٥/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وأكد من جديد التزام المجتمع الدولي بالمساعدة في هذه العملية وناقش المرحلة التالية لتكوين فريق الخبراء. وتمت طمأنة الممثل الخاص بالتأييد غير المشروط لهذه المبادرة من جانب جميع الأطراف المعنيين. وقام الممثل الخاص بزيارة مركز وثائق كمبوديا مرة أخرى.

باء - البعثة التاسعة، ٣١ أيار/ مايو - ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨

١٧ - ركزت هذه البعثة بشكل رئيسي على المباحثات مع الحكومة بشأن الوثائق التي قدمت إليها خلال الزيارة الثامنة للممثل الخاص: المذكرة المتعلقة بحالات القتل والاختفاء منذ آب/أغسطس ١٩٩٧ (التي تضمنت استكمالا للمعلومات الواردة في مذكرة آب/أغسطس ١٩٩٧)، وتقرير خبيري التحقيقات الجنائية اللذين قاما بزيارة كمبوديا في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وبالإضافة إلى ذلك فإن الممثل الخاص التقى بأعضاء من السلك الدبلوماسي، وممثلين للأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية ومسؤولين في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي معنيين بالتحضير للانتخابات لمناقشة التقدم نحو انتخابات ٢٦ تموز/يوليه.

١٨ - واجتمع الممثل الخاص مع رئيس الوزراء الثاني هون سين في ٤ حزيران/يونيه. وخلال هذا الاجتماع، أقر رئيس الوزراء الثاني باستلام الوثيقتين المقدمتين في ١٣ أيار/ مايو، وذكر انه تأثر بإعجاب بالتقرير المقدم من السيد بغات والبروفسور بورنز وأعرب عن أمله في أن يقدم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في كمبوديا المساعدة إلى الحكومة في إصلاح نظام إقامة العدل على النحو الذي أوصى به الخبيران. كذلك أحاط رئيس الوزراء الثاني الممثل الخاص علما باعتزامه إنشاء اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، التي ستضطلع بوظيفتين رئيسيتين هما: التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المشار إليها في مذكرتي آب/أغسطس ١٩٩٧ وأيار/ مايو ١٩٩٨ وغير ذلك من الحالات حسب ظهورها؛ ووضع قانون يفضي إلى إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وأعرب الممثل الخاص عن استعداد مكتب المفوض السامي للتعاون مع اللجنة في أعمالها بأية طريقة مناسبة.

١٩ - وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع الممثل الخاص مع الجنرال تينغ سافون، نائب قائد الشرطة الوطنية، وغيره من كبار المسؤولين في الشرطة لمناقشة تقرير الخبيرين نظرا لأنه يتصل بالهجوم بالقنابل اليدوية الذي وقع في آذار/ مارس ١٩٩٧ وبمقتل الجنرال هو سوك في تموز/يوليه ١٩٩٧. ووفر مسؤولو الشرطة معلومات عن حالة التحقيقات والصعوبات التي ووجهت للوصول بهذه التحقيقات إلى صورة نهائية مقنعة.

وأعرب الممثل الخاص عن رأي مفاده أنه يبدو أن هذه التحقيقات تفتقر إلى الإحساس بضرورة الاستعجال، ودعا بقوة إلى مواصلتها وبذل جهود ثابتة للعثور على الشهود واستجوابهم. وأشار إلى أنه، بمرور الوقت، سيصبح تذكر الشهود للأحداث أقل وضوحا وبالتالي أقل قيمة.

٢٠ - وبحث الممثل الخاص مع تيي بان، وزير الدفاع المشارك، المذكرة وتقرير الخبيرين من حيث اتصالهما بالقوات المسلحة؛ كما أثار مشكلة قلة الانضباط في القوات المسلحة، ذاكرا أمثلة منها أن جنودا كانوا يحملون أسلحة في أماكن عامة بينما هم خارج أوقات الخدمة. وأشار إلى حادثة قُتل فيها مدني في ثكنات الجيش في كومبونغ شام في آذار/ مارس ١٩٩٨. وعلق أيضا على استمرار وجود نقاط تفتيش غير قانونية؛ ومع أن عددها انخفض عما كان عليه في العام الماضي، فهي ما زالت قائمة وتعوق حق الناس في حرية التنقل. وبعض نقاط التفتيش هذه متنقلة أو هي نقاط تفتيش "طائرة". وردا على ذلك، ذكر الوزير المشارك أنه أصدر تعليمات بالفعل فيما يتعلق بحمل الأسلحة وسيقوم الدرك بتنفيذها. وقال إنه سينشئ فرقة عمل لمعالجة مسألة نقاط التفتيش المتنقلة، وإنه سيقوم بالتحقيق في حالة كومبونغ شام. وشدد الممثل الخاص على الحاجة إلى التوضيح لعناصر القوات المسلحة أن السلوك غير القانوني من جانبهم سيقابل بعدم التسامح، وقال إن تفكك الخمير الحمر يوفر فرصة طيبة لفرض الانضباط بمزيد من الصرامة. وعرض تقديم الخبرة المتاحة من بلدان أخرى في هذا الميدان.

٢١ - واجتمع الممثل الخاص مع سفراء الفلبين وتايلند واندونيسيا وسنغافورة وجمهورية كوريا واستراليا واليابان. وقام الممثل الخاص بإطلاع أعضاء السلك الدبلوماسي على شواغله فيما يتعلق بالإعداد للانتخابات، وذكر ضرورة ضمان وصول الجميع بالتساوي إلى وسائط الإعلام، وأن لا يكون هناك ترهيب، وأن يحجم جميع السياسيين عن استخدام لغة قد تحرض على ارتكاب أعمال العنف ضد الأقليات العرقية. كذلك قدم لهم معلومات مستكملة على الخطوات التي يجري اتخاذها للإعداد لإقامة دعاوى قضائية ضد زعماء الخمير الحمر.

٢٢ - وأجرى الممثل الخاص محادثات مع زعماء جميع الأحزاب الممثلة في الجمعية الوطنية الحالية. وناقش الممثل الخاص مع كل حزب شواغله فيما يتعلق بالتحضير للانتخابات، وناقش معهم خبراتهم أثناء عملية تسجيل الناخبين. وذكر عدة زعماء أنهم يشعرون بالرضا بوجه عام فيما يتعلق بأداء اللجنة الانتخابية الوطنية ولجان الانتخابات الإقليمية، بينما ذكر آخرون وقوع حالات ترهيب. وذكر الممثل الخاص زعماء جميع الأحزاب بالحاجة إلى سلوك القنوات القائمة لتقديم الشكاوى، بصورة تحريرية مدعمة بالإثباتات، لإخطار لجان الانتخابات الوطنية والإقليمية بها، وبأهمية تجنب أي لغة يمكن أن تثير العداء تجاه الأقليات العرقية، ولا سيما المجتمع الفييتنامي.

٢٣ - وقام الممثل الخاص، يصحبه موظفون من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في كمبوديا ومنظمة غير حكومية يتعاون المكتب معها، بزيارة مركز تأهيل الشباب الواقع بالقرب من بنوم بنه، الذي يوجد به حوالي ٤٠ صبيا محتجزا تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٨ سنة. وهؤلاء الصبية محتجزون دون أي

دعوى قضائية، وتختلف أسباب احتجازهم اختلافا كبيرا، من التشرد إلى الجرائم الصغيرة إلى مشاكل الانضباط في المنزل. ويمول المكتب مشروعا لإقامة نظام لجلسات استماع من أجل وضع إطار قانوني للاحتجاز، أو وضع بديل غير قائم على الاحتجاز لهؤلاء الصبية.

جيم - البعثة العاشرة، ١٥-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨

٢٤ - ركز الممثل الخاص على جوانب حقوق الإنسان في العملية الانتخابية. وسافر إلى مقاطعات باتامبانغ، وبورسات، وكامبوت، وبريي فينغ، حيث اجتمع مع ممثلي الأحزاب السياسية الرئيسية، والمسؤولين عن الانتخابات في لجان الانتخابات في البلديات والمقاطعات، واللجنة المعنية بإجراء انتخابات حرة ونزيهة والائتلاف من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة، والمراقبين الدوليين، ومع موظفي المقاطعات التابعين لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وفي بنوم بنه، أجرى مناقشات مع رئيس لجنة الانتخابات الوطنية، وممثلي المجتمع الدولي، بما في ذلك السفراء، وكبار مراقبي الانتخابات، وبعض كبار الموظفين في الأمم المتحدة وموظفين في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

٢٥ - وفي يوم الاقتراع، ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٨، زار الممثل الخاص مراكز الاقتراع في بنوم بنه ومقاطعة كاندل. ويثني الممثل الخاص ثناء كبيرا على ائتلافي المنظمات غير الحكومية المعنية بالانتخابات، لا سيما اللجنة المعنية بإجراء انتخابات حرة ونزيهة التي لها وجود كبير للغاية في كافة أنحاء البلد، للدور اللتين تقومان به في مجال تثقيف الناخبين والمراقبة الانتخابية.

٢٦ - وناشد الممثل الخاص القيادة السياسية في البلد أن تتخذ موقفا قويا من محاولات العقاب التي كان يجري الإبلاغ عنها بعد الانتخابات. كذلك وجه انتباه الجمهور إلى مشاكل وشواغل حقوق الإنسان التي لم يتم حلها. ودعا الحكومة الجديدة إلى اتخاذ إجراء للتحقيق في حالات الإعدام خارج نطاق القانون، من أجل كفالة حرية التعبير، ومكافحة التمييز ضد الأقليات.

٢٧ - وحدد الممثل الخاص مجالات أولوية كي تنتبه إليها الحكومة الجديدة عند وضع برنامجها لحقوق الإنسان: بناء نظام لإقامة العدل يعمل بفعالية ووضع حد لدورة الإفلات من العقاب؛ وإعطاء أهمية ملحة لحقوق المرأة والأطفال والأقليات. وشدد الممثل الخاص بصورة خاصة على دور المرأة في الحياة العامة. وأعرب عن أسفه لأن القضايا المتعلقة بالمرأة لم يحسب لها حساب في الحملة الانتخابية وأن عدد المرشحات عن الأحزاب السياسية كان ضئيلا. كما دعا الممثل الخاص المجتمع الدولي إلى الالتزام بقوة بحقوق الإنسان في كمبوديا.

٢٨ - واجتمع الممثل الخاص أيضا أثناء بعثته مع سار خينغ، وزير الداخلية المشارك وناقش معه سير إجراء الانتخابات والبرنامج المقبل لحقوق الإنسان. وأعرب الممثل الخاص عن قلقه إزاء مشروع قانون يتعلق بالمنظمات غير الحكومية أعد مؤخرا ويجري تداوله داخل الحكومة، لا سيما إزاء أثره الذي يحد

ويقيد من أنشطة المنظمات غير الحكومية التي تضطلع بدور هام في المجتمع. وأوصى بإعادة النظر في مشروع قانون سابق، كان يحظى بتأييد وزير الداخلية المشارك.

٢٩ - وأجرى الممثل الخاص مناقشات مع أعضاء اللجنة الحكومية الكمبودية لحقوق الإنسان. واجتمع مع السيد ديث مونثي، رئيس المحكمة العليا المعين حديثا، وناقش معه العقبات الكامنة في سبيل استقلال القضاء. والحاجة إلى إجراء حاسم لتحسين الحالة، كما ناقشا المادة ٥١ من قانون الخدمة المدنية وأعرب السيد مونثي عن تأييده لإجراء تعديل. كذلك أجرى الممثل الخاص محادثات مع عدة منظمات غير حكومية عاملة في مجال حقوق الأقليات وحقوق الأطفال. وقام بزيارة أخرى إلى مركز وثائق كمبوديا بشأن الأعمال البشعة التي ارتكبها الخمير الحمر، وناقش مع مدير المركز عمل فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة.

ثالثا - القضايا ذات الأهمية الخاصة

ألف - الحماية من العنف السياسي

٣٠ - ردا على موافقة رئيس الوزراء الثاني على المقترح الذي قدمته المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، قام خبيران في مجال التحقيق الجنائي بزيارة إلى كمبوديا في الفترة من ١٨ إلى ٢٥ نيسان/أبريل لتقييم التقدم المحرز في التحقيقات بشأن الهجوم بالقنابل اليدوية في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٧ وحالات الإعدام خارج نطاق القضاء في تموز/يوليه و آب/أغسطس ١٩٩٧. وقام الخبيران بإجراء مناقشات مع مسؤولين من وزارات الداخلية والدفاع والعدل والشرطة ومن الدرك والمحاكم. وفحصوا مواد التحقيق، وغير ذلك من الوثائق التي وفرتها لهما كل من الحكومة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. واجتمعا مع السيد سام رينسي، أحد المستهدفين المزعومين في الهجوم بالقنابل اليدوية.

٣١ - ولاحظ الخبيران أنه لم تجر تحقيقات جادة في معظم الحالات تقريبا وأنه في الحالتين اللتين بدأ فيهما التحقيق وهما الهجوم بالقنابل اليدوية واغتيال وزير الدولة للداخلية - هوسوك - كان هناك افتقار في النشاط والتصميم. وسلم الخبيران بالاحتياجات الخطيرة جدا في مجال التدريب المهني في ميداني الشرطة والقضاء وكذلك النقص الشديد في المواد المناسبة والموارد المالية، وذكرا وجود ثقافة الإفلات من العقاب بوصفها عقبة من أخطر العقبات أمام حكم القانون في البلد، وشددا على أنه لا يتوقع تغيير هذا الوضع ما لم تظهر أعلى المستويات في الحكومة الرغبة في علاجه.

٣٢ - ومذكرة الخبيرين المؤلفة من ٤١ صفحة تستكمل معلومات عن حالات كثيرة من القتل واختفاء أشخاص سبق وصفها في مذكرة سابقة (٢١ آب/أغسطس ١٩٩٧). وقد حللت المذكرة الأدلة المتعلقة بما زعم من تعذيب وإعدام لجنود على أيدي أفراد القوات العسكرية التابعة للجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة يومي ٥ و ٦ تموز/يوليه ١٩٩٧. ووفرت المذكرة أيضا أدلة تم التأكد من صحتها فيما يتعلق بـ ٤٢ حالة قتل و ٧ حالات اختفاء بدا أن الدافع إليها كان سياسيا: فقد

كان الضحايا في جميع الحالات، فيما عدا ست حالات، من أعضاء حزب الجبهة الوطنية. ومن بين الضحايا البالغ عددهم ٤٩ شخصا كان ثمانية وعشرون شخصا من الرتب الوسطى أو الرتب العليا في الشرطة أو ضباطا عسكريين أو جنودا منتسبين، أو كانوا منتسبين في السابق، لهذا الحزب. ومن المعروف عن عدد منهم أنهم اشتركوا في القتال الذي دار في تموز/يوليه ١٩٩٧؛ وكان معظمهم من قدامى المحاربين من المقاومة الملكية منذ بداية السبعينيات؛ وعُرف عنهم أنهم كانوا مرتبطين بكبار ضباط الأمن في حزب الجبهة الوطنية الذين أعدموا بعد ٦ تموز/يوليه ١٩٩٧ أو نجحوا في الهروب من الاعتقال أو الإعدام. وكان الضحايا الآخرون من محركي الأحزاب النشيطين وذوي النفوذ أو منظمين على مستوى القرية أو الكوميون أو المحافظة أو مدنيين لا تعرف انتماءاتهم السياسية. وقتل خمسة أشخاص، بينهم أربعة أطفال، بدعوى أنهم أقارب لجنود مشتركين في المعارضة المسلحة للجبهة الوطنية.

٣٣ - وأشارت المذكرة إلى أنه على الرغم من عدم بذل جهود جادة للتحقيق في هذه الحوادث، استخلصت السلطات الحكومية على الفور أن حالات كثيرة كانت حوادث سرقة أو مشاجرات شخصية أو أعمال انتقامية. وفي حين أن الكثير من تلك الحالات تضمنت إشارات إلى مثل تلك الدوافع فإن المذكرة قد أشارت إلى أن تلك الحالات قد تكون دبرت بحيث تخفي دافعا سياسيا كامنا وراءها. وقد يكون هناك أيضا دوافع مختلطة. وتنادي المذكرة بإجراء تحقيقات دقيقة جدا بحيث يمكن التحديد بشكل دقيق وموثوق فيه في كل حالة من هذه الحالات بعد النظر في جميع الجوانب. وشددت مرة أخرى على أن مشكلة الإفلات من العقاب ستستمر، ما لم يجر تصحيحها، في تقويض الجهود الرامية إلى إرساء حكم القانون فضلا عن تقويض الثقة العامة في القضاء. وهي تشير إلى أن العنف الذي حدث في الشهور العشر الماضية وعدم التحقيق فيه أمر يتصل بشكل خاص بالانتخابات المقبلة.

٣٤ - وشملت المذكرة الحالات التي وقعت حتى نهاية آذار/ مارس ١٩٩٨، قام المفوض السامي فيما بعد بمباشرة أو مواصلة جهوده للتحقيق في ١٦ حالة قتل إضافية؛ و ٣ محاولات قتل؛ و ٧ حالات اختفاء، و ١٤ حالة احتجاز غير قانوني. ومن بين تلك الحالات، يوجد على الأقل ٣ حالات قتل، ومحاولتا قتل؛ و ٤ حالات اختفاء، و ١٣ حالة توقيف واحتجاز، كان الدافع لها كما بدا سياسيا.

٣٥ - وما زال مكتب المفوض السامي يسجل حالات أخرى من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ويقوم بالتحقيق فيها، ولا يتصل الكثير منها بالسياسة. وتمثلت إحدى هذه الحالات في إعدام مجموعة مكونة من تسعة من القرويين على يد أفراد من الجيش في مقاطعة كومبونغ توم في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨. كذلك جمعت أدلة على الاستخدام المفرط للأسلحة النارية، بما في ذلك تكرار قيام أفراد من الشرطة بإطلاق الرصاص الذي يفضي إلى الموت على أفراد مشتبه فيهم أثناء القبض عليهم أو حتى بعد توقيفهم. وكانت السمة المشتركة في هذه الحالات الخطيرة لإساءة استعمال السلطة هي إفلات مرتكبي هذه الأعمال من العقاب.

٣٦ - وفي ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨ التقى الممثل الخاص مرة أخرى برئيس الوزراء الثاني؛ وناقش معه الوثيقتين اللتين قدمتا في ١٣ أيار/ مايو، وأشار رئيس الوزراء الثاني إلى أنه سيجري قريبا إنشاء اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان.

٣٧ - وفيما يتعلق بالإصلاح الضروري للنظام القضائي، شدد رئيس الوزراء الثاني على الحاجة إلى تصحيح التداخل في ولايتي الشرطة القضائية والدرك، الأمر الذي أدى إلى منافسات ورفض للتعاون وتوترات، بل وفي بعض الحالات إلى مواجهات مسلحة بين هذين الجهازين. كذلك نشأت منازعات، بما في ذلك تهديدات باستخدام السلاح بين الدرك والمحاكم مما جعل أداء المحاكم لعملها أمرا صعبا. وقد دعا رئيس الوزراء الثاني إلى إعادة تحديد الولايات، وخاصة بالنسبة لعلاقتها بالمدعين العامين والمحاكم؛ كما دعا الأمم المتحدة إلى توفير خبراء لمساعدة الحكومة في هذين المجالين.

٣٨ - وذكر رئيس الوزراء الثاني أنه يرحب بالمذكرة الثانية بوصفها تحقيقا متعمقا في الحالات المعروضة. ورفض التعليق على مضمونها قبل دراستها بعناية. وأوضح أنه على علم بحالات إعدام وقتل كثيرة أخرى لم يرد ذكرها في المذكرتين وأنه ينبغي التحقيق فيها أيضا؛ واقترح أن تفحص جميع الحوادث وأن تقسم إلى مجموعتين: تلك التي حدثت أثناء المعارك والحالات الأخرى. وأوضح الممثل الخاص أن جميع الحالات المعروضة في المذكرتين حدثت خارج سياق المعارك. وأشار رئيس الوزراء الثاني إلى أن المعلومات الموفرة في المذكرة ليست كافية لإعداد ملفات للدعاوى لإجراء محاكمات، ذلك أنه لم يتم تحديد مرتكبي هذه الأعمال. وقال إن مطالبته بالتحقيق في هذه الحالات كانت "مثل إلقاء إبرة في المحيط ومطالبته باسترجاعها".

٣٩ - وقال الممثل الخاص إن التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان لا ترقى إلى مستوى التحقيقات الجنائية؛ فهي تعتبر، على أساس المعلومات التي تم فحصها بدقة، أدلة ظاهرية لانتهاكات حقوق الإنسان، والتحقيق فيها والمحاكمة بشأنها هما مسؤولية الحكومة. وشدد على أن أحد أجزاء مهمته هو تحديد مجالات المشاكل، ولفت انتباه الحكومة إليها وتقديم المساعدة لحلها. ورحب رئيس الوزراء الثاني بالخبرة الدولية من الأمم المتحدة لمساعدة الحكومة في مواصلة برنامجها لإصلاح القضاء ومن اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان في وضع قانون تُنشأ بموجبه لجنة وطنية لحقوق الإنسان؛ وكرر تعهده في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بأن يجري تحقيق دقيق في الهجوم بالقنابل اليدوية الذي وقع في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٧، وحالات القتل والانتهاكات الأخرى الوارد وصفها في المذكرتين، وبعدم إفلات أي شخص يتبين أنه مذنب في تلك الجرائم من العقاب.

٤٠ - وفي ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨، تم رسميا إنشاء لجنة كمبودية مؤقتة لحقوق الإنسان بموجب مرسوم فرعي وقعه رئيسا الوزراء الأول والثاني اللذان قام كل منهما بتعيين ممثلين في اللجنة كأعضاء دائمين فيها. وعيَّن السيد هون سين اثنين من مستشاريه، هما السيد أوم ينغ تينغ (رئيسا) والسيد سيفي سيثا، كما عيَّن السيد أونغ هيوت السيد أوك فاناريث والسيد ساندي دي مونتيرو. والتقى الممثل الخاص بأعضاء

اللجنة الأربعة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨. وتعهد رئيس اللجنة بالتحقيق في جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان التي تعرض عليه، بما في ذلك الحالات التي ذكرت في المذكرتين. وفيما يتعلق بحالات القتل التي وقعت أثناء الحملة الانتخابية ذكر أن نتائج التحقيقات سيتم إعلانها بعد إعلان النتائج النهائية التي أجرتها اللجنة الوطنية للانتخابات. كذلك قام بإحاطة الممثل الخاص علما بخطة اللجنة بتعيين عدة آلاف مراقبين لحقوق الإنسان لرصد حالة حقوق الإنسان في القرى والتوسط في المنازعات المحلية.

٤١ - وأعرب الممثل الخاص عن الأمل في أن تجري أعمال اللجنة بجدية وكرر التزامه بمساعدة الحكومة في جهودها من خلال اللجنة للتحقيق في الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، وإجراء إصلاح في مجال القضاء ووضع قانون تنشأ بموجبه لجنة وطنية مستقلة ودائمة لحقوق الإنسان.

باء - حقوق الإنسان في سياق العملية الانتخابية

٤٢ - تنص المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه: "يحق ... لكل مواطن ... (أ) الإسهام في إدارة الشؤون العامة مباشرة أو بواسطة ممثلين مختارين بحرية؛ و (ب) الاشتراك اقتراعا وترشيحا في انتخابات دورية صحيحة نزيهة تجرى على أساس الاقتراع العام المتساوي السري وتضمن الإعراب الحر عن إرادة الناخبين...". وهناك عدة حقوق أخرى تكتسي بأهمية حاسمة أثناء الانتخابات، مثل الحق في حرية التعبير، وحرية الحصول على معلومات، وحرية تكوين نقابات، وحرية الاجتماع. وذكرت لجنة حقوق الإنسان في التعليق رقم ٢٥ على المادة ٢٥ من العهد[٧] أنه "يجب أن يكون للأشخاص الذين يحق لهم الانتخاب حرية انتخاب أي مرشح للانتخابات [...] وحرية تأييد الحكومة أو معارضتها، دون تأثير وإكراه لا مبرر لهما من أي نوع قد يشوه أو يكبح حرية تعبير الناخب عن رغبته".

٤٣ - وفي أعقاب المواجهة العسكرية وعزل رئيس الوزراء الأول في تموز/يوليه ١٩٩٧، توقفت الأنشطة السياسية الحزبية إلى حد كبير. وتم إغلاق إذاعة وتليفزيون الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة ونفي عدد من البرلمانيين. وأزيلت ألواح توقيع الأحزاب. وجرى البحث بنشاط عن الأفراد المتهمين بالاشتراك في قتال تموز/يوليه. وتم تهميش المسؤولين من الرتب العالية أو المتوسطة القريبين من حزب الجبهة الوطنية خاصة في القوات المسلحة والشرطة، أو الضغط عليهم، لتغيير انتماءاتهم الحزبية.

٤٤ - وبالإضافة إلى أعمال العنف، أحيط الممثل الخاص علما بعمليات التخويف الواسع النطاق بما في ذلك الزيارات الليلية للمنازل من قبل أفراد عسكريين أو أفراد من الشرطة للاستعلام عن أحد أفراد الأسرة، والتهديد بإخفاء أفراد الأسرة أو مصادرة الأراضي أو إزالة اسم الأسرة من سجل القرية أو فقدان العمل، والتمييز في مكان العمل وعمليات الاستدعاء للمثول أمام السلطات المحلية للاستجواب. وقام بكثير من هذه التهديدات مسؤولون محليون وأفراد من وحدات الأمن الرسمية وغير الرسمية. وكان لدى الممثل الخاص

انطباع واضح أن عددا من مؤيدي أحزاب المعارضة، خصوصا في المناطق الريفية، عانى أثناء تلك الفترة من التخويف وخشي على أمنه.

٤٥ - وابتداء من آذار/ مارس ١٩٩٨ وردت تقارير بشأن حملات قام بها حزب الشعب الكمبودي لزيادة عدد أعضائه من خلال تجميع البصمات واحدة تلو الأخرى والتعهد بالتسجيل والتصويت لصالح حزب الشعب الكمبودي. ويبدو أنه تم جمع البصمات بالإكراه، وكثيرا ما كان الشخص الذي يجمع البصمات هو رئيس القرية، أو رئيس الكوميون، أو أحد أعضاء الميليشيا المحلية أو مسؤول محلي آخر. وقد أفاد الكثير من الناخبين بأنه قيل لهم أنهم إذا أبدوا تعاونا سيُمنحون أموالا وهدايا، في حين أنه إذا رفضوا التعاون فإن أمنهم لن يكون مضمونا. وقد ذكر أيضا للممثل الخاص أن هناك من قال لسكان القرى إنه إذا أبدت قرية تأييدها من خلال أعداد كافية من سكانها، فإنها ستتلقى مساعدة إنمائية وإنسانية بعد الانتخابات، بينما إذا رفض السكان فلن يحصلوا على أي شيء.

٤٦ - وكذلك أحيط الممثل الخاص علما بالجمع الواسع النطاق لبطاقات تسجيل الناخبين من قبل أشخاص سجلوا أنفسهم للاقتراع. وقام رؤساء قرى، أو رؤساء جماعات أو مسؤولون حزبيون محليون آخرون بالانتقال من منزل إلى منزل يجمعون بطاقات التسجيل. وفي بعض الحالات لم يتم جمع سوى بطاقات أولئك الذين بصموا مؤخرا كأعضاء في الحزب. ولم يفد أحد بأن البطاقات صودرت؛ وقيل إنه تم إعادتها خلال يوم واحد أو يومين.

٤٧ - وفي أوائل تموز/يوليه ١٩٩٨ تلقى الممثل الخاص تقارير تفيد بأنه تم الضغط على عدد من القرويين وعمال المصانع للاشتراك في انتخابات زائفة. وفي هذه العملية، أعطى الناخبون صورة من بطاقة الاقتراع، وطلب منهم وضع علامة عند اسم الحزب الذين يعتزمون انتخابه. وقام بجمع بطاقات الاقتراع مسؤول محلي أو مدير مصنع قام بفحص بطاقات الاقتراع لمعرفة أي حزب انتخبه كل شخص، كاشفا بذلك الأفضلية السياسية لكل ناخب. وأفيد أنه تم تهديد العمال بحرمانهم من وظائفهم إذا صوتوا لصالح المعارضة.

٤٨ - وقد أسهمت عمليات جمع بصمات الابهام وبطاقات التسجيل والانتخابات المزيفة في إثارة القلق من ألا يثق الناخبون في سرية اقتراعهم. وأصدر الملك سيهانوك بيانا في ١٧ حزيران/يونيه يدعو فيه الناخبين إلى الإدلاء بأصواتهم وفقا لما يمليه عليه ضميرهم وتجاهل التهديدات أو الضغوط أو الترهيب من جانب أي شخص أو حزب سياسي. وقد أذاعت اللجنة الوطنية للانتخابات هذه الرسالة نفسها على نحو متكرر. كذلك، شدد تثقيف الناخبين الذي نظمته تحالفات منظمات غير حكومية على أن التصويت الفردي سيكون سريا.

٤٩ - وفي الأيام التي تلت الانتخابات، أفاد أعضاء من أحزاب المعارضة بأنهم تلقوا تهديدات ضد أرواحهم وممتلكاتهم من جانب مسؤولين محليين من حزب الشعب الكمبودي وأشخاص آخرين منتسبين

للحزب. وبحث عدد من محركي الأحزاب عن ملتجأ في المكاتب الوطنية للحزب في بنوم بنه، بينما اختبأ آخرون في مكاتب الحزب في المحافظات. ووصلت تقارير تفيد بأن بعض الأشخاص ضربوا. وبعد إعلان من رئيس الوزراء الثاني يحث فيه أعضاء الحزب على عدم القيام بأعمال عقابية ضد أعضاء الأحزاب الأخرى، بدا أن التهديدات انخفضت إلى حد كبير.

٥٠ - وتحظر المادة ١٢٤ من قانون الانتخابات التخويف و/أو تقويض سرية الاقتراع. وعلى الرغم من شكاوى التخويف الكثيرة الموثقة جيدا، فإن الشرطة والمحاكم لم تشرع في التحقيقات أو تتخذ إجراء قانونيا أثناء الحملة الانتخابية. ويبدو أن اللجنة الوطنية للانتخابات اتخذت اجراء عقابيا في حالة واحدة: فقد أصدرت أمرا بمصادرة بطاقة اقتراع من رئيس قرية في محافظة سييم ريب بعد أن قام بتهديد عدة ناخبين.

٥١ - وحتى آذار/ مارس ١٩٩٨، عندما كانت أحزاب المعارضة تسجل نفسها كأحزاب سياسية مشروعة عن طريق وزير الداخلية، كانت أحزاب المعارضة تُحرم من حقوقها بموجب الدستور الكمبودي والقانون الدولي. وفي آذار/ مارس سجلت الوزارة ٤٤ حزبا بموجب القانون الخاص بالأحزاب السياسية. ويمنح هذا القانون الأحزاب المسجلة الحق في العمل ووضع الإشارات، وتلقي الأموال، وبوجه عام الاشتراك في أنشطة سياسية قبل فترة الانتخابات وأثناءها وبعدها. وفي حزيران/يونيه سجلت اللجنة الوطنية للانتخابات ٣٩ حزبا للانتخابات. ولم تكن هناك شكاوى كبيرة بشأن هذه الإجراءات، التي يبدو أنها نفذت وفقا للقانون الوطني والقواعد الدولية.

٥٢ - وقبل الاعتراف بهذه الأحزاب رسميا، قوبلت الأنشطة السياسية للمعارضة بمقاومة كبيرة من جانب السلطات المحلية. وكانت الجهود الرامية إلى فتح مكاتب جديدة للأحزاب وتعليق لافتات للأحزاب من الأمور المثيرة للنزاع بشكل خاص. وكثيرا ما كانت هذه الجهود تقابل بالتهديدات وفي بعض الأحيان بالعنف.

٥٣ - وحالما تم الاعتراف بأحزاب المعارضة قانونا، تمكن كبار مسؤولي الحزب والمرشحون من إجراء الحملات والسفر بحرية. وتمكنت الأحزاب من القيام بحملات وفتح مكاتب للأحزاب في بنوم بنه وفي معظم بلدات المقاطعات. غير أنه، على مستوى الحي والكوميون والقرية، تعرض أعضاء الأحزاب ذوي الرتب الأدنى والمحركين للتهديدات والتخويف. وكان ذلك أكثر وضوحا في المناطق النائية. وفي بعض الأحياء والكوميونات لم يتمكن أعضاء في أحزاب المعارضة من العمل على الاطلاق بسبب التهديدات أو التخويف من أعمال العنف.

٥٤ - ويتمثل أحد أكثر الأشكال المعتادة للتخويف في الهجوم على لافتات الحزب، مثل إطلاق النار على اللافتة أو إزالتها بالقوة. وفي فترة ما قبل الانتخابات وقعت العشرات من هذه الهجمات وتم تخويف أشخاص على يد مسؤولين محليين أو قوات أمن لإزالة اللافتات.

٥٥ - وثمة حالة خطيرة تتصل بلافتة أحد الأحزاب هي الاعتقال دون محاكمة وإدانة ليم أيوف فينغ في كومبونغ شام. وكانت والدة السيد ليم قد أجَّرت الطابق الثاني من منزل في حي أو رينغ أوف لحزب سام رنيس. وفي ٢ حزيران/يونيه فتح سام رنيس المكتب رسميا. وفي وقت متأخر من هذه الليلة أطلقت النيران على لافتة الحزب. وفي ٣ حزيران/يونيه حضرت الشرطة إلى المنزل وطلبت التفتيش عن أسلحة. وبناء على توجيهات من والدته، ذهب السيد ليم إلى الداخل وأحضر بندقية من طراز AK-47 تخص أحد أقاربه. وكان مخزن ذخيرة البندقية منزوعا منها. وفي ٤ حزيران/يونيه قامت الشرطة باستدعاء السيد ليم إلى مقر الشرطة واعتقلته دون تفويض رسمي. وفي بداية الأمر كانت الشرطة تعتزم اتهامه بإطلاق النار على لافتة الحزب، ولكنها خففت التهمة إلى حيازة غير قانونية لسلاح ناري. وفي ٨ حزيران/يونيه أثبتت التهمة على السيد ليم بعد محاكمة مقتضبة وحكم عليه بالسجن لمدة سنة. وقد تم هذا الإجراء دون توجيه أي إخطار مسبق للسيد ليم، ودون تمكينه من الاستعانة بمحام، ودون استدعاء أي شهود لاثبات أن هذا السلاح يخصه. وعند كتابة هذا التقرير، كان السيد ليم ينتظر في سجن كومبونغ شام موعد الاستئناف.

٥٦ - وبوجه عام اعتبرت عملية تسجيل الناخبين عملا ناجحا ذلك أن عددا كبيرا جدا من الناخبين المؤهلين سجلوا أنفسهم. ومع ذلك، أفيد بوقوع بعض المشاكل، الأمر الذي ربما يكون قد حد من حقوق الأشخاص في التصويت في الانتخابات. واشتملت العملية على ادعاءات بوجود عسكريين مسلحين، وأفراد من الشرطة والمليشيا داخل مقار التسجيل وحولها بما يشكل خرقا لقانون الانتخابات؛ ووجود مسؤولين محليين، مثل رؤساء الكوميونات والقرى، وأفراد من المليشيا وغيرهم من الأشخاص غير المحددين الهوية واقفين خارج مقار التسجيل يحملون أجهزة للاتصال المتبادل وأجهزة اتصالات لاسلكية، التي اعتبرت أدوات تخويف. وأفيد أيضا حدوث حالات تسجيل غير مشروع قبل الساعات الرسمية للتسجيل وبعدها وحدوث تسجيل بسرعة مفرطة لمجموعات كبيرة من الأشخاص تم نقلهم إلى مقار التسجيل على يد مسؤولين في الأحزاب مما أثار تساؤلات حول أهلية هؤلاء الناخبين.

٥٧ - وتضمنت المشاكل الهيكلية للتسجيل عدم التوافق بين الجدول الزمني الرسمي لفتح وإغلاق مكاتب التسجيل والتواريخ الفعلية؛ وأن معظم المسؤولين عن عمليات التسجيل كانوا أعضاء في الحزب نفسه؛ والفترة القصيرة جدا للتسجيل (٢٢ - ٢٣ يوما)؛ وعدم وجود معلومات عن المكان والزمان اللذين ستقع فيهما تلك الفترة؛ والارتباك الواسع النطاق بشأن ما إذا كان لا يمكن للشخص أن يسجل نفسه إلا بالقرب من مسكنه أو مسكنها. ولم تقام ترتيبات تسمح للعدد الكبير من الناخبين المؤهلين من بين اللاجئين على الحدود التايلندية بتسجيل أنفسهم. وفي ٦ أيار/ مايو اقترحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تجري اللجنة الوطنية للانتخابات ترتيبات خاصة تسمح بتسجيل اللاجئين، ولكن هذه الترتيبات لم تتم. وبالإضافة إلى ذلك، لم يجر الاستعداد لتمكين الأعداد الغفيرة من الكمبوديين الموجودين بالخارج من تسجيل أنفسهم والتصويت في الخارج.

٥٨ - وكانت أكبر مشكلة تتصل بتسجيل الناخبين هي التسجيل الجماعي المزعوم لجماعة عرقية من الفييتناميين الذين ليسوا مواطنين كمبوديين. وقد ذكرت أحزاب المعارضة والصحافة هذا الأمر على أنه أكبر مخالفة لأصول التسجيل. وفي حين أنه من الواضح أن الكثير من الفييتناميين العرقيين قد سجلوا على نحو جماعي، فمن غير الواضح ما إذا كان هؤلاء الأشخاص من المواطنين الكمبوديين.

٥٩ - وخلال الحملة الانتخابية كان هناك نمط من التمييز ضد الفييتناميين العرقيين. وأثناء فترة التسجيل تم القيام باختبارات لغوية خاصة للكثير منهم "لتحديد جنسيتهم" ثم رفضوا بسبب لهجتهم أو مفردات لغتهم، وكثيرا ما كان ذلك على الرغم من تقديم بطاقات هوية سليمة أو شهود بعدد كاف من أجل التسجيل. وقد حذفت اللجنة الوطنية للانتخابات أسماء بعض الفييتناميين العرقيين في وقت لاحق من قائمة تسجيل الناخبين بعد شكاوى قدمتها أحزاب المعارضة دون توفر أدلة كافية أو دون إخطار الشخص المتضرر.

٦٠ - وكان سلوك أحزاب المعارضة والسياسيين المنتمين إلى المعارضة المتسم بالتمييز والتحريض أكثر المسائل مبعثا على القلق؛ إذ أن الكثير من صحف المعارضة نشرت قوائم بأسماء أشخاص ذوي أصل فييتنامي مؤكدة أن مثل تلك الأسماء تشكل دليلا على أن الشخص المعني ليس مواطنا كمبوديا. وتصرف بعض السياسيين المعارضين بطريقة غير مسؤولة متخذين من الكراهية العرقية موضوعا لحملاتهم الانتخابية. ومع أن مثل هذه التصريحات لم تؤد، لحسن الحظ، في ما يبدو إلى وقوع أعمال عنف خلال حملة عام ١٩٩٨ الانتخابية فإن الكراهية العرقية في كمبوديا لا تزال تمثل فتيلة بارود يمكن إشعالها في أي وقت تسود فيه الأوضاع الاجتماعية والسياسية الخاطئة، مما قد يفضي إلى إنفجار العنف العرقي الخطير مثلما حدث في العقود الماضية. ومن واجب جميع السياسيين والشخصيات العامة التأكد من أن اللغة التي يستخدمونها لن تُفهم على أنها تحريض على أعمال عنف أو كراهية تحركها الدوافع العرقية.

٦١ - ومن المسائل التي أثارت قدرا كبيرا من القلق عدم تمكُّن كل الأحزاب التي تعارض الانتخابات من استخدام وسائط الإعلام الالكترونية بطريقة عادلة. وحرية التعبير هي حق من حقوق الإنسان الأساسية ولا غنى عنه لإجراء انتخابات حرة. ومن الضروري أيضا إتاحة استخدام وسائط الإعلام الالكتروني بطريقة عادلة حتى تكون هذه الانتخابات نزيهة؛ فهذه الوسائط هي الوسيلة الأساسية لبث المعلومات خلال الحملات الانتخابية؛ والناخبون من حقهم الحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها من جميع المصادر حتى يتمكنوا من الاختيار على بيِّنة حين يدلون بأصواتهم.

٦٢ - وإتاحة استخدام وسائط البث الإذاعي والتلفزيوني في كمبوديا على نحو يتسم بالمساواة والعدل لم تتحقق قبل الفترة الانتخابية وبعدها؛ فكل محطات التلفزيون، باستثناء محطة واحدة، خاضعة لسيطرة حزب الشعب الكمبودي أو منتسبة إليه. ولم تُمنح "الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة" ترخيصا إذاعيا إلا في حزيران/يونيه ١٩٩٨، أي قبل إجراء الانتخابات بما يزيد قليلا عن شهر واحد. وتعرضت محطة الإذاعة التي تديرها طائفة "سون سان" في "الحزب البوذي الديمقراطي

الحر" للسلب والنهب خلال القتال الذي نشب في عام ١٩٩٧. ولم يُمنح ترخيص جديد إلا في أيار/ مايو ١٩٩٨. وفي الواقع لم يتمكن أي من الحزبين من إقامة محطة إذاعية قبل الانتخابات. وقد قدم "حزب سام رانسي" (وسلفه "حزب الأمة الخميري") عدة مرات طلبات للحصول على ترخيص إذاعي وتلفزيوني ولكن هذه الطلبات كانت تقابل دائما بالرفض.

٦٣ - وعدم تمكن الأحزاب الصغيرة وأحزاب المعارضة من استخدام وسائط الإعلام عرقل محاولاتها التي تهدف إلى بث رسائلها وعرض سياساتها على الناخبين. وتجاهلت وسائط الإعلام الالكترونية الموجودة السياسيين المعارضين أو وجّهت إليهم النقد. فعلى سبيل المثال، لم تبث أية محطة إذاعية أو تلفزيونية في كمبوديا خبر عودة الأمير رانريده من المنفى في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٨.

٦٤ - واتضح من استعراض نشرات الأخبار الرئيسية التي تبثها محطات التلفزيون الرسمية أو شبه الرسمية خلال الفترة الانتخابية استمرار عدم التوازن. ففي أيار/ مايو ١٩٩٨ ظهر "حزب الشعب الكمبودي" على الشاشة ٤٤٨ مرة و "حزب ريستر نيوم" ٩١ مرة وظهرت "الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة" ٩ مرات، وظهر "حزب سام رانسي" ٥ مرات. وفي حزيران/يونيه ظهر أعضاء "حزب الشعب الكمبودي" ٩١٨ مرة على الشاشة وأعضاء "حزب ريستر نيوم" ١٨٢ مرة وأعضاء "الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة" ٣٩ مرة وأعضاء "حزب سام رانسي" ١٩ مرة.

٦٥ - وتنص لوائح "اللجنة الوطنية للانتخابات" على أن توقف كل المحطات البث المنحاز ابتداء من ٢٥ حزيران/يونيه وهو تاريخ بدء فترة الحملة الانتخابية الرسمية ومدتها شهر واحد. والتزمت محطات الإذاعة والتلفزيون الرسمية بهذه القاعدة إلى حد كبير، غير أن المحطات الأخرى ظلت تواصل بث الأخبار والرسائل المتحيزة.

٦٦ - وخلال فترة الحملة الرسمية، كانت محطات الإذاعة والتلفزيون الرسمية تبث يوميا رسالة مدتها خمس دقائق لكل حزب من الأحزاب المسجلة البالغ عددها ٣٩ حزبا والتي قدمت أشرطة صوتية وأشرطة فيديو جاهزة. وبثت هذه الرسائل دون إخضاعها للرقابة. وكانت تلك الفرصة هي الفرصة الوحيدة التي أتيحت للأحزاب الصغيرة ولأحزاب المعارضة لاستخدام وسائط الإعلام الإلكترونية لنقل رسائلها إلى الناخبين مباشرة. غير أن الكثيرين شكوا من أن الصيغة المتمثلة في بث رسائل سياسية حزبية متتالية طوال ثلاث ساعات كانت غير جاذبة لاهتمام الناظرين والمستمعين ومن أن الرسائل الفردية قد تضيع في خضم مثل هذه الرسائل. ومن الواضح أن هذه الإجراءات لم تحل مشكلة إتاحة الفرص المتساوية ولم تصحح آثار عدم التوازن السابق. ويبدو من المهم قيام "اللجنة الوطنية للانتخابات" والسلطات المختصة الأخرى بمعالجة هذه المشكلة قبل الانتخابات المقبلة بوقت كاف.

٦٧ - وابتداء من أواخر أيار/ مايو ١٩٩٨، أصدر الممثل الخاص تقارير منتظمة عن حقوق الإنسان خلال العملية الانتخابية. وهذه التقارير الوقائعية أعدها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في كمبوديا نيابة عن الممثل الخاص ونشرت في ١ و ٩ و ١٧ و ٢٨ تموز/يوليه. وخلال الفترة من ٢٠ أيار/ مايو إلى ٢٥ تموز/ يوليه تلقى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في كمبوديا أكثر من ٤٠٠ ادعاء بالتعرض للتهديد والعنف المتصل بالعملية الانتخابية. وقد أجري تحقيق سريع في ١٧٤ ادعاء من هذه الادعاءات، وحتى ٢٥ تموز/ يوليه كانت قد ثبتت صحة ٨٢ ادعاء منها أو أنها اعتبرت موثوقا بها إلى درجة تستدعي إجراء مزيد من التحقيق. وثبت أن عشرات أخرى من هذه الادعاءات ليس لها سند. ومن أهم الحالات التي حقق فيها المكتب ٢٩ حالة قتل ومحاولتي قتل ومحاولة اختطاف واحدة و ١٠ حالات اعتقال وحبس غير قانونية و ١٢ حالة اعتداء جسدي. ويبدو أن الدوافع كانت سياسية فيما لا يقل عن ٥ حالات قتل ومحاولتين للقتل. وثبت أن اثنتي عشرة حالة أخرى لم تكن لها دوافع سياسية بينما تشير المعلومات المتاحة عن بقية الحالات إلى أن دوافعها ربما كانت مختلطة.

جيم - مشكلة الإعفاء من العقاب

٦٨ - لا تزال ظاهرة الإعفاء من العقاب الواسعة الانتشار مستمرة. وهذه الظاهرة يحميها القانون بموجب المادة ٥١ من قانون الخدمة المدنية لعام ١٩٩٤ التي تنص على وجوب الحصول على موافقة مجلس الوزراء، أو المسؤول عن الهيئة المعنية، قبل مقاضاة أي موظف في الخدمة المدنية أو القبض عليه إلا في حالات التلبس. وكان وزير العدل قد اقترح إلغاء هذا البند أو تعديله؛ ففي خطاب موجّه إلى وزير الدفاع بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، ضيّق وزير العدل أولا نطاق المادة ٥١ باستبعاد تطبيقها على الأفراد العسكريين.

٦٩ - وفي خطاب دوري مؤرخ ١١ آذار/ مارس ١٩٩٨، أصدر وزير العدل إلى رؤساء المحاكم والمدعين العامين في الأقاليم والبلديات تعليمات تقضي بأن تبلغ المحكمة كتابة قائد الجندي المشترك في قضية جنائية أو مدنية وأن يقوم هذا القائد بإحالة الجاني المفترض إلى المحكمة أو إبداء رأيه في منازعة مدنية. ويوجه الخطاب الدوري أيضا تعليمات بوجوب قيام رؤساء المحاكم والمدعين العامين بالكتابة فورا، في حالة الفشل في الحصول على تعاون القائد، إلى وزير العدل الذي سيثير المسألة مع وزارة الدفاع.

٧٠ - وتعتبر هذه الخطوات إيجابية ولو أنها قد تفسَّر على أنها إدامة لسلطة القادة العسكريين في تقرير إحالة أحد الجنود إلى المحكمة أو عدم إحالته. وبالإضافة إلى ذلك فإن الخطاب الدوري لا يرفع الإعفاء من العقاب الذي يتمتع به القادة العسكريون الذين ارتكبوا بأنفسهم مخالفات جنائية. ولهذا السبب فإن الممثل الخاص لا يزال يقترح قيام الحكومة بإلغاء المادة ٥١، أو تعديلها، لأنها تشكل عقبة رئيسية أمام إرساء سيادة القانون في البلاد بحماية منتهكي حقوق الإنسان في الإدارات الحكومية من المحاكمة.

٧١ - ومن المشكلات الرئيسية ذات الصلة بمسألة الإعفاء من العقاب في كمبوديا أن الجرائم التي ارتكبها الخمير الحمر في السبعينات ظلت دون عقاب. وقد واصل الممثل الخاص جهوده في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١٣٥/٥٢ أن ينظر في أي طلب تقدمه الحكومة لمساعدتها في هذا المجال. وقد تأكد الممثل الخاص بنفسه، في الآونة الأخيرة، من استمرار دعم جلالة الملك نوردوم سيهانوك ورؤساء الوزراء وقادة المعارضة للإجراءات القانونية المبنية على المعايير الدولية التي سيجري وضعها ضد قيادة الخمير الحمر.

٧٢ - وعملا بالقرار ١٣٥/٥٢، عيَّن الأمين العام في آب/أغسطس ١٩٩٨ مجموعة خبراء تضم السير ننيان ستيفن ورئيس القضاة السابق راجسومر لالاه والبروفسور ستيفن راتنر. وستقوم المجموعة بمهمة في كمبوديا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

دال - سيادة القانون واستقلال القضاء

٧٣ - تم إحراز بعض التقدم في إقامة المؤسسات التي ينادي بها الدستور الكمبودي واللازمة لترسيخ سيادة القانون. فقد انعقد المجلس الأعلى للقضاء، لأول مرة، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وهو يواجه الآن قدرا كبيرا من الحالات المتراكمة. ويتولى هذا المجلس مهمة الإشراف على سير النظام القضائي وتعيين القضاة وتقرير الإجراءات التأديبية ضد موظفي المحاكم عند الاقتضاء.

٧٤ - وفي آذار/ مارس تم، في نهاية الأمر، إقرار قانون المجلس الدستوري. وتتمثل المهام الأساسية لهذا المجلس في تفسير الدستور وتحديد دستورية القوانين. وبالإضافة إلى الأعضاء الثلاثة الذين عيَّنهم الملك في عام ١٩٩٦، قامت الجمعية الوطنية بتعيين ثلاثة أعضاء بينما عيَّن المجلس الأعلى للقضاء ثلاثة أعضاء آخرين. وثار جدل طويل عن قانونية عمليات التعيين ومؤهلات الأشخاص الذين تم تعيينهم. وفي آخر الأمر أدى أعضاء المجلس القسم في حزيران/يونيه رغم استقالة عضوين من الأعضاء الذين عيَّنهم الملك وإحلال عضوين آخرين محلهما.

٧٥ - ولم يتم إنشاء المجلس في وقت يتيح له النظر في دستورية قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية والفصل في الدعاوى والاستئنافات المتعلقة بالمراحل الأولى من العملية الانتخابية. وعقد المجلس أول اجتماع له في تموز/يوليه للنظر في قضايا مقدمة من اللجنة الوطنية للانتخابات ومن الأحزاب السياسية، وفي الفترة اللاحقة للانتخابات، قُدم إلى المجلس الكثير من الشكاوى المتعلقة بالعملية الانتخابية.

٧٦ - وكان الممثل الخاص قد أشار، في تقارير سابقة، إلى كثرة تدخل السلطة التنفيذية في الشؤون القضائية وإلى عدم استقلال القضاء نتيجة لذلك. ولا تزال هذه المشكلة قائمة.

٧٧ - وبطبيعة الحال، فإن النظر في القضيتين المقدمتين إلى المحاكم ضد صاحب السمو الملكي الأمير نوردوم رانريده والأشخاص المدعى عليهم معه، في آذار/ مارس ١٩٩٨، قد أثار اهتماما خاصا. وأعرب الممثل الخاص عن قلقه إزاء التصريحات العلنية التي يدلي بها قادة الحكومة منذ أوائل تموز/يوليه ١٩٩٧ بشأن إدانة المدعى عليه. والمراقبون الدوليون الذين حضروا المحاكمة أثاروا أيضا أسئلة بشأن الإجراءات. ولا يُعد العفو عن الأمير رانريده بعد إدانته حلا لهذه المشاكل المبدئية.

٧٨ - وتوافرت الأدلة في قضايا جديدة متعلقة بالتهديد واستعمال العنف، أو التهديد باللجوء إليه، ضد المحاكم من قبل ممثلي الجهاز التنفيذي لغرض واضح هو تعطيل قرار المحاكم. وفي أواخر حزيران/يونيه ١٩٩٨، أشارت التقارير إلى منع محكمة كوه كونغ الإقليمية من عقد جلسة للنظر في دعوى تتعلق بنزاع على أرض كانت زوجة رئيس الشرطة القضائية في كوه كونغ طرفا فيه. وحضر رئيس الشرطة القضائية الجلسة برفقة عشرة من رجال الشرطة وقام بعرقلة الإجراءات على نحو اضطر معه رئيس المحكمة إلى تأجيل الجلسة إلى أجل غير مسمى، إذ خشي القاضي والمدعي العام على سلامتهما إن هما واصلا النظر في القضية.

٧٩ - وأُبلغ الممثل الخاص أيضا أن نحو ٥٠ شخصا من أفراد الدرك المدججين بالسلاح، من خان دون بنه، قاموا في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بتطويق محكمة البلدية في بنوم بنه، قاصدين، على ما بدا، إبطال قرار المحكمة القاضي بإطلاق سراح متهمين في قضية قتل. وكانت الأدلة على التعرض للتعذيب في الحجز لدى قوات الدرك قد دفعت المحكمة إلى رفض اعترافات الرجلين اللذين سحبا أيضا هذه الاعترافات وإلى إصدار أمر بإطلاق سراحهما لعدم توفر الأدلة الكافية ضدهما. غير أن المحكمة اضطرت إلى تسليم الرجلين إلى نفس وحدة الدرك بدلا من إطلاق سراحهما وذلك تفاديا للمزيد من المواجهة والعنف.

٨٠ - وفي الطريق إلى مقر رئاسة الدرك، تعرض الرجلان اللذان أطلق سراحهما للضرب وللتعذيب الشديد بغية انتزاع اعترافات منهما بارتكاب جريمة القتل. وشمل التعذيب الضرب والصدمات الكهربائية، وظل الرجلان رهن الاعتقال غير القانوني في مقر رئاسة الدرك حتى اليوم التالي حيث نقلا إلى سجن "T-3" الذي لا يزالان فيه منذ ذلك الوقت. واضطرت المحكمة إلى إصدار أمر اعتقال في حق الرجلين بدعوى أن اعتقالهما ضروري لضمان سلامتهما.

٨١ - والممثل الخاص يرحب بقرار المحكمة بإعفاء أحد كبار قادة الدرك من منصبه وإيقاف أربعة أفراد آخرين من وحدة الدرك لتورطهم في هذه القضية. غير أن الممثل الخاص يبدي أسفه لقرار محكمة بنوم بنه اللاحق القاضي بإطلاق سراح اثنين من أفراد الدرك اللذين يفترض أيضا أنهما متورطان في هذه القضية بكفالة. وقد بعث الممثل الخاص، في تموز/يوليه ١٩٩٨، رسالة إلى وزير الدفاع الذي طلب إطلاق سراح فردي الدرك بكفالة. ويشير رد الوزير المؤرخ ١٢ آب/أغسطس إلى أنه يعتبر أن العسكريين لا يزالون يتمتعون بالإعفاء من العقاب بموجب نص قانوني شبيه بالنص المتعلق بموظفي الخدمة المدنية والوارد في قانون عام ١٩٩٤ الخاص بالخدمة المدنية. وهذا الأمر يثير قلق الممثل الخاص ويبدو أنه ينسجم

مع إقرار قانون عام ١٩٩٧ الخاص بالنظام الأساسي العام للعسكريين ومع خطاب وزير العدل الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٧ والوارد ذكره أعلاه.

٨٢ - وبالنسبة لقضية قتل كيو ساموث[٨]، أحد أقرباء رئيس الوزراء الثاني، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، فإن محاكمة سرونغ فونغ فاناك وشريكيه المدعى عليهما لا تزال تنتظر قرار محكمة الاستئناف. وقد تراجع المدعى عليهم الثلاثة عن اعترافاتهم قائلين إنها انتزعت تحت وطأة التعذيب. وأثبتت المقابلات التي أجريت في السجن مع المعتقلين أن الاعترافات، التي تمثل الدليل الأساسي ضدهم، قد انتُزعت فعلا تحت التعذيب الذي قام به محققون تابعون للشرطة الجنائية في بنوم بنه. وفي جلسة لمحكمة الاستئناف عُقدت في نهاية أيار/ مايو ١٩٩٨، أجلت القضية بدعوى عدم مثول شهود الدفاع أمام المحكمة. وقد ناقش الممثل الخاص مع كل من جلالة الملك ورئيس الوزراء الثاني إمكانية إصدار عفو عن المتهمين الثلاثة إذا طلبوا هم ذلك. ولا تزال المناقشات دائرة بشأن هذه القضية.

٨٣ - وتعتبر التطورات التي حدثت في قضية شاو سوكهون مثيرة للقلق[٩]. وكان شاو سوكهون يشغل منصب نائب رئيس الشرطة العسكرية في سيهانوكفيل وهو معروف بصلته الوثيقة بحزب "الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة". وفي حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ١٩٩٧، حكمت محكمة البلدية في بنوم بنه على شاو سوكهون بالسجن لمدة ١٥ سنة و ٣ سنوات بتهمة الاتجار في المخدرات. وقد أسقطت محكمة الاستئناف الحكمين في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧: وأودع المدعي العام بعد ذلك استئنافا لدى المحكمة العليا. ولم تتمكن المحكمة العليا حتى الآن من النظر في القضية إذ أن الملف الخاص بها ظل في وزارة العدل منذ أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وقد أودع المدعي العام الاستئناف في نهاية كانون الثاني/يناير ومنتصف شباط/فبراير ١٩٩٨. وطبقا للمادة ٢١٩ من القانون الجنائي لعام ١٩٩٣، يتعيَّن على كاتب المحكمة العليا أن يقوم، فور استلام الاستئنافات، بإعداد ملف وإرساله إلى رئيس المحكمة العليا. وتنص المادة ٢١٩ من نفس القانون على أن ينظر قاضي المحكمة العليا في القضية خلال فترة ثلاثة أشهر بعد استلام الملف والمستندات من مكتب الكاتب. ويبدو أن عدم نظر المحكمة حتى الآن في القضية يُعد خرقا للفقرة ٣ من المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تضمن حق المتهم في محاكمته دون تأخير لا مبرر له. وفي الوقت نفسه فإن مصير القضاة الثلاثة الذين نظروا في القضية في محكمة الاستئناف أوقفهم وزير العدل عن العمل في كانون الأول/ ديسمبر لا يزال مجهولا.

٨٤ - وهناك حاجة إلى توضيح دور وزارة العدل في ما يتعلق بعمل المحاكم. وقد صدر عن حلقة دراسية نظمها المركز الآسيوي للموارد القانونية في هونغ كونغ في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٨ اقتراح يدعو إلى عدم ممارسة وزارة العدل لأية سلطات تشريعية أو تنفيذية أو لأية سلطات على القضاة والمدعين العامين. وينبغي أن يكفل القانون الخاص بالنظام الأساسي للقضاة، الذي يجري إعداده في الوقت الراهن، الاستقلال التام للقضاء في ممارسة السلطة القضائية وفي إيداع ومتابعة الإجراءات القانونية.

٨٥ - ومن المشكلات الأخرى التي لا تزال تعرقل إرساء سيادة القانون في كمبوديا انخفاض مرتبات موظفي المحاكم، والاحتجاز لدى الشرطة لمدة تتجاوز فترة ٤٨ ساعة المأذون بها قانونا، وعدم الالتزام بفترات الاعتقال التحفظي التي ينص عليها القانون في حالة القاصرين، وطول فترات السجن بسبب الديون التي ينبغي استعادتها من خلال الإجراءات المدنية.

هاء - الحماية من التعذيب

٨٦ - لا يزال التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة الجسدية التي يتعرض لها الأشخاص المحتجزون لدى الشرطة أو القوات العسكرية أو قوات الدرك يمثل مشكلة خطيرة. وقد ازداد تعقُّد المشكلة بسبب الإعفاء من العقاب الذي يوفر، قانونيا، لمرتكبي التعذيب الحماية من المحاكمة أو حتى من العقوبات التأديبية في أغلب الأحيان. ورغم أن وزارتي الداخلية والعدل والسلطات العسكرية والشرطة قد خطت بعض الخطوات الإيجابية لمعالجة حالات التعذيب الصارخة فإن الحاجة لا تزال ماسة لبذل جهود متصلة لتوفير الحماية الفعالة من التعذيب للأشخاص المعتقلين.

٨٧ - ويستفاد من البيانات التي جمعها، في الآونة الأخيرة، محققو حقوق الإنسان من مقابلات أجروها مع عدة مئات من المعتقلين والمسجونين أن متهما واحدا على الأقل من كل خمسة، أو ستة، متهمين يتعرض للضرب أو التعذيب خلال استجوابه وهو محتجز لدى الشرطة. وتشير هذه البيانات أيضا إلى أن ٩٢ في المائة ممن أجريت معهم مقابلات والذين خضعوا للاستجواب وهم محتجزون لدى الشرطة اعترفوا بارتكاب الجرائم المنسوبة إليهم، بيد أن مدى إدلائهم بهذه الاعترافات طوعا غير معروف. فمن المألوف في بنوم بنه على سبيل المثال. تعرض الأشخاص الذين تستجوبهم إدارة الجرائم الخطيرة التابعة لشرطة البلدية للضرب أو التعذيب. ولجأت وحدات عسكرية عديدة (ليست لديها سلطة الاعتقال أو الحبس) وأفراد الدرك في بنوم بنه وباتامبانغ إلى التعذيب أيضا. وفي مقاطعة كوه كونغ، شكا نحو نصف المعتقلين الستين الذين أجرى محققو حقوق الإنسان الكمبوديون لقاءات معهم من تعرضهم للتعذيب وهم محتجزون لدى الشرطة لا سيما في محافظات باك كلانغ ومندول سما ودانغ تونغ.

٨٨ - وتعتمد المحاكم اعتمادا كبيرا على تقارير الشرطة المستمدة أساسا من تلك الاعترافات. وباستثناء حالات قليلة، ولكنها مشهودة، ظل المدعون العامون والقضاة يقبلون الأدلة التي تقدمها الشرطة بوصفها إثباتا للجرم رغم الشكاوى الموثوق بها من التعذيب التي قدمها المدعى عليهم او المدافعون عنهم أو محاموهم. وقد أبدى القضاة تخوفهم من الانتقام أو من فقدان الحد الأدنى من تعاون الشرطة القضائية والدرك معهم.

٨٩ - وفي حزيران/يونيو ١٩٩٧، قدم الممثل الخاص إلى الحكومة تقريرا مفصلا عن أكثر من ٣٠ حالة تعذيب في نقطة الشرطة الرئيسية على مستوى المقاطعة في باتامبانغ. وناقش الممثل الخاص تلك الوثيقة مع كبار موظفي الشرطة ووزارتي الداخلية والعدل في بنوم بنه وباتامبانغ الذين وعدوا بدراسة المشكلة.

واستأنف الممثل الخاص هذه المناقشات عند لقائه بمفتش الشرطة الإقليمي في تموز/يوليو ١٩٩٨، وصرح بأنه تلقى في العام الماضي معلومات إضافية عن ممارسة الضرب المبرح في نقطة الشرطة تلك. وقد أُبلغ الممثل الخاص أيضا باشتراك محققين من داخل الشرطة الإقليمية وأفراد من قوات الدرك في التعذيب لإجبار المعتقلين على الإدلاء باعترافات. ولاحظ الممثل الخاص عدم تقديم أي ضابط شرطة للمحاكمة أو للتأديب في حالات التعذيب المثبتة بالمستندات الوافية في باتامبانغ.

٩٠ - وفي حالة وقعت مؤخرا في مقاطعة باتامبانغ تعرض جندي اتُهم بسرقة عُقد من جندي آخر في قاعدة الفرقة ٦ في محافظة بافل للتعذيب لإرغامه على الاعتراف بالسرقة المنسوبة إليه وتم حبسه لأكثر من شهرين في صهريج للوقود في القاعدة العسكرية. ونتيجة للتدخلات المتكررة من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في كمبوديا والمدعي العام الإقليمي ولاجتماع الممثل الخاص مع قائد المنطقة العسكرية الخاصة أطلق سراح ذلك الجندي في آخر الأمر في أواخر تموز/يوليه ١٩٩٨. ولم يتعرض الضابط الذي أمر بالتعذيب ولا معاونوه الذين نفذوا الأمر للمحاكمة أو للتأديب.

٩١ - واستمر وزير الداخلية ووزير العدل في بذل الجهود من أجل كفالة تقديم ضباط الشرطة التابعين لبلدية كروش شمار في مقاطعة كومبونغ شام والمسؤولين عن تعذيب ليف بانغ هارن حتى الموت للقضاء. وكان قد عثر على ليف بانغ هارن متوفيا في زنزانته، مقيد الساقين ومغلول اليدين وسرواله حول عنقه. وأظهر التشريح الذي أجري لجثته بناء على طلب وزير العدل أن ستة أضلع متتالية في أعلى الجهة اليسرى من صدره كانت مكسورة. ولم تعتبر أول محاكمة أجريت في عام ١٩٩٧ أن التعذيب هو السبب في الوفاة أثناء الاحتجاز. وحكم على مفتش الشرطة البلدية بالسجن لمدة سنتين مع وقف التنفيذ لإلقائه القبض على الضحية واحتجازه على نحو غير قانوني. وفي ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، طلب وزيرا الداخلية المشاركان إلى مفوض الشرطة في المقاطعة أن يبلغ خمسة من ضباط الشرطة مشتبه بهم بتقديم أنفسهم إلى المحكمة للتحقيق معهم. وفي ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، أذن الوزيران المشاركان للمدعي العام للمقاطعة بتوجيه تهمة القتل إلى ضباط الشرطة الخمسة. وفي ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، أجريت محاكمة ثانية لخمسة أشخاص متهمين بجريمة القتل، بمن فيهم مفتش الشرطة.

٩٢ - وحكمت المحكمة بأن تقرير التشريح لم يأت بأي أدلة تثبت أن التعذيب هو السبب في كسر الأضلع الستة وأن إساءة المعاملة هي التي سببت وفاة الضحية. وفي المحاكمة، أفادت شرطة الحي المحكمة بصيغة للأحداث مطابقة للتي قدمها رئيس شرطة الحي منذ بدء القضية، والتي مفادها بأن ليف بانغ هارن قد انتحر بشنق نفسه بسرواله. ولم تأخذ المحكمة في الاعتبار أنه كان مغلول اليدين وموثوق الساقين عندما وجد ميتا في زنزانته، وأن ثيابه كانت قد نُزعت عنه في أثناء الاستجواب. وناقش الممثل الخاص القضية مع القضاة والمدعي العام في محكمة كامبونغ شام في أيار/ مايو ١٩٩٨. ورحب بما خلص إليه من معلومات تفيد بأنه تم استئناف الحكم نظرا لوجود ما يشير إلى أن موظفي المحكمة قد تعرضوا لضغوط حتى يضمنوا أن تكون النتيجة في صالح المتهمين الخمسة.

٩٣ - وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، ألقت الشرطة القبض على دانه تيف وزوجته في طريق العودة إلى منزلهما. ودانه تيف هو موظف تابع لوزارة الداخلية يعمل في شرطة مكافحة الإرهاب، وقد عمل فيما مضى مع المخابرات وانضم إلى حزب الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة. أما زوجته فهي مرشحة احتياطية عن حزب التجمع الوطني سام رينزي عن بنوم بنه. وقد أفرج عنها فيما بعد. واحتجز دانه تيف واستجوب في شعبة الجنايات التابعة لشرطة البلدية خلال الليل. واتهمه محققو الشرطة بتدبير مقتل رجل أعمال في فترة سابقة من السنة، ونفى عن نفسه هذه التهمة. وقد أوسع ضربا حتى أغمي عليه وأجبر على أن يبصم على اعتراف يقر فيه بجريمته. واتهمه محققو الشرطة بعد ذلك بمحاولة قتل مدير "كوه سانتيبيه"، الصحيفة الموالية لحزب الشعب الكمبودي، في ٨ حزيران/يونيه. ونفى أيضا تلك التهمة فاستمروا في ضربه، وإن كان لم يجبر على التوقيع على اعتراف بارتكاب الجريمة الأخيرة.

٩٤ - وفي صباح يوم ٢١ تموز/يوليه، أحضر إلى المحكمة في بنوم بنه برفقة خمسة رجال آخرين كانوا قد أوقفوا فيما يتعلق بنفس القضية. وكانت آثار الضرب بادية على وجوههم وظهورهم وصدورهم. وكانت وجوه وثياب العديد منهم ملطخة بالدماء. وقام موظفو مكتب المدعي العام باستجوابهم واتهامهم بجريمة القتل، وقد ا ستندوا في ذلك فيما يبدو على الاعترافات التي انتزعت منهم أثناء التعذيب فحسب. وأصدر المدعي العام أمرا باحتجازهم لمواصلة التحقيق. وحرم دانه تيف من أي اتصال مع الخارج على مر الأيام الثمانية التالية، بالرغم من الطلبات المتكررة التي قدمها محاميه وزوجته لمقابلته. ولم تقدم له كذلك العناية الطبية حتى ٣ آب/أغسطس، بالرغم من شكواه من آلام شديدة في صدره وجنبيه أثناء التنفس، وذلك، فيما يبدو، لضمان عدم تسجيل آثار عن تعرضه للتعذيب.

٩٥ - وفي أعقاب إلقاء القبض عليه، ضغط مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في كمبوديا على الشرطة والسلطات القضائية لكفالة اتصال محاميه وأسرته بدانه تيف والمدعى عليهم الآخرين. وفي ٦ آب/أغسطس، أذن مدير الشرطة الوطنية لمكتب المفوض السامي بإجراء مقابلة مع دانه تيف في السجن لرصد ظروف إلقاء القبض عليه واحتجازه. وأكدت المقابلة التي أجريت مع المحتجز بأنه تعرض للتعذيب. وأكد الفحص الطبي حدوث آلام شديدة في الصدر أثناء التنفس، ووجود آثار دم في البراز والبول بعد عشرة أيام من وفاته. وتبين المعلومات الأخرى التي حصل عليها المكتب أن الرجال الخمسة الآخرين قد تعرضوا أيضا للتعذيب بهدف إرغامهم على توريط دانه تيف بجريمة القتل المتهم بها. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان دانه تيف لا يزال محتجزا في السجن T-3 بانتظار محاكمته.

٩٦ - وفي قضية أخرى موثقة في بنوم بنه، قام ضابط شرطة معروف ومسؤول آخر بضرب ثلاثة شبان تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٦ عاما أثناء احتجازهم في إصلاحية الأحداث باستخدام كبل كهربائي على أجزاء عدة من أبدانهم. وحدث هذا أمام مجموعة من الأطفال الموجودين في الزنزانة نفسها. وأكد الفحص الطبي أن الأطفال قد تعرضوا لضرب مبرح.

٩٧ - ويسلم الممثل الخاص ويرحب بالجهود التي تبذلها وزارات العدل والداخلية والدفاع، والشرطة الوطنية، ومحكمة بنوم بنه، من أجل منع التعذيب في العديد من المقاطعات ومن أجل معاقبة مرتكبيها. وثمة تطورات إيجابية في بنوم بنه، وباتامبانغ، وكومبونغ شام، وكوه كونغ، كما هو مبين أعلاه. ولكن عدم اتخاذ إجراءات فعالة لمقاضاة موظفي السجون ومسؤولي الشرطة الذين توجد ضدهم دلائل على تعذيب السجناء حتى الموت في باتانبانغ، وبري فينغ، وكومبونغ شام، لا يزال يثير قلقا بالغا.

٩٨ - ولا تزال ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود حتى تبرهن الحكومة عن تصميمها على التنفيذ الصارم لمنع التعذيب من جانب الشرطة والمحققين العسكريين، بما في ذلك عن طريق ملاحقة مرتكبي التعذيب قضائيا. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأعم دعم مثل هذه الجهود، عندما تثبت النوايا، من خلال تقديم الدعم التقني والمادي. ويوصي الممثل الخاص بأن تولى الأولوية، في جدول أعمال حقوق الإنسان للحكومة الجديدة، لمسألة الحماية من التعذيب، مثلها مثل مسألة الحماية من العنف السياسي وأشكال العنف الأخرى التي تمارسها قوات الأمن.

واو - أحوال السجون

٩٩ - ولا تزال عدم كفاية حصص الإعاشة في السجون تمثل مشكلة. وقد خصصت وزارة الداخلية الأموال اللازمة للمشتريات من المواد الغذائية في وقت متأخر، مما اضطر مدراء السجون إلى اقتراض الأموال بأسعار فائدة مرتفعة من السوق التجارية. وأدت الزيادة الحادة في أسعار الأرز والسمك والخضار في الفترة الأخيرة إلى مزيد من التدهور في حالة الغذاء.

١٠٠ - وتنبأ التقرير الطبي الذي وضعته المنظمة غير الحكومية المعروفة باسم الرابطة الكمبودية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، عن تقييم حالة الغذاء في السجون الكمبودية، في حزيران/يونيه ١٩٩٨، بأنه إن بقيت حصص الإعاشة في مستواها الحالي فيتوقع تفشي مرض البري بري في النصف الثاني من السنة، فضلا عن زيادة في الأمراض المعدية. ويوصي التقرير بتوفير غذاء إضافي في السجون التي تكون فيها حصص الإعاشة من القلة بحيث لا تلبي الاحتياجات الأساسية.

١٠١ - وقد بذلت جهود متواصلة لمساعدة الحكومة على إطعام مساجينها. وبناء على طلب مكتب المفوض السامي، يوفر برنامج الأغذية العالمي حصص إعاشة طارئة من منتصف حزيران/يونيه ١٩٩٧ وسيستمر في توفيرها حتى نهاية عام ١٩٩٨، وكلما حدثت أزمة غذاء في السجون. ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٨، يقوم برنامج الأغذية العالمي بتوفير البسكويت ذي القيمة البروتينية المرتفعة الذي تبرعت به منظمة "كير" الاسترالية وحكومة النرويج، للتعويض عن النقص في النظام الغذائي للمساجين. ولا يمكن أن تحل وكالة للأمم المتحدة في توفيرها المؤقت للمكملات الغذائية في حالات الطوارئ محل المسؤولية الأساسية للحكومة في توفير حصص الإعاشة للسجون على أساس منتظم وكاف.

١٠٢ - وأبلغت الحكومة الممثل الخاص في آذار/ مارس ١٩٩٧ أنها تعد لإجراء إصلاح إداري من أجل تبسيط وتسريع إجراءات تخصيص حصص الإعاشة للسجون. ورحب الممثل الخاص بهذا الجهد وهو يوصي بأن يطبق هذا النظام الجديد في أقرب وقت ممكن وبأن تبحث الحكومة أيضا إمكانية زيادة المبلغ الشهري المخصص لكل سجين لشراء الغذاء.

١٠٣ - ويشعر الممثل الخاص بالقلق إزاء العدد البالغ من حالات الفرار من السجون الكمبودية. وقدمت إليه تقارير تفيد بأن ٤٦ سجينا قد فروا من سجون مختلفة في كافة أنحاء البلد منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، فر ١٥ سجينا من سجن كومبونغ سبو كاسرين قضبان إحدى نوافذ الزنزانة. وفي وقت سابق من الشهر نفسه، فر ٢٥ سجينا من سجن بريه فينغ، ولكنه أعيد إلقاء القبض على ١٠ منهم خلال ساعة واحدة؛ وقتل أحد السجناء الفارين على يد سجين آخر. ويفسر هذا العدد الكبير من عمليات الفرار بالعوامل التالية: تدهور حالة الأبنية؛ وعدم وجود تدابير أمنية مناسبة؛ والاكتظاظ؛ وعدم كفاية حرس الشرطة وانخفاض مرتباتهم، مما يجعلهم عرضة لقبول الرشوة. وتحدث الممثل الخاص عن شواغله مع وزير الداخلية المشارك، سار كانغ، في أوائل حزيران/يونيه ١٩٩٨. ووافق الوزير المشارك على أنه ينبغي تناول هذه المسألة على أساس الأولوية وعلى وجوب اتخاذ تدابير فورية لتفادي مزيد من عمليات الفرار. وكذلك بذل المساعي لزيادة التعاون مع وكالات من قبيل المشروع الكمبودي لمساعدة العدالة الجنائية، الذي يضطلع حاليا بإصلاح مباني السجون وتقديم المساعدة في مجال إدارة السجون.

١٠٤ - ويرحب الممثل الخاص باللوائح الجديدة الخاصة بالسجون، التي وقع عليها كل من وزيري الداخلية المشاركين في نهاية آذار/ مارس ١٩٩٨. وتحدد هذه اللوائح المعايير الأساسية للغذاء والرعاية الصحية والانضباط وإدارة السجون، والتي يستند إليها حاليا في إعداد الإجراءات الخاصة بالسجون. وتخضع اللوائح الجديدة الخاصة بالسجون جميع السجون للسلطة المباشرة لإدارة السجون التابعة لوزارة الداخلية، وتربط زيارة السجون بالحصول على ترخيص من رئيس إدارة السجون. وقد سهل هذا زيارة موظفي مكتب المفوض السامي لأماكن الاحتجاز خلال الأشهر الأخيرة. ولكن الممثل الخاص يأسف، مع ذلك، لقيام إدارة السجون، في القضايا التي يُعتقد أنه يترتب عليها آثار سياسية، بإحالة مسألة اتخاذ القرار بشأن إمكانية الزيارة إلى سلطات أعلى منها غير مؤهلة لاتخاذ مثل هذه القرارات، ويذكر الممثل الخاص الحكومة بأن زيارة أماكن الاحتجاز هي جزء من ولاية المكتب، ويكرر توصيته بضرورة تيسير الحكومة لهذه الزيارات.

زاي - حقوق العمال

١٠٥ - خلال عام ١٩٩٨ واصلت إدارات مختلف المصانع تجاهلها وانتهاكها لقانون العمل لعام ١٩٩٧. فحتى المطالبات الأساسية، مثل إتاحة نسخة من قانون العمل، قلما كانت الإدارات تفي بها. ويبلغ العدد الرسمي لمفتشي العمل التابعين لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمحاربين القدماء ١٠٠ مفتش، ولكن ١٢ منهم فقط يقومون بالتفتيش. وهذا غير كاف إن كانت الوزارة تنوي التصدي لمشاكل العمل بطريقة شاملة. وفي الوقت نفسه، اعترفت الوزارة بأن الإدارات ارتكبت مخالفات وطالبتها بتصحيح الوضع.

١٠٦ - وثمة تقارير تفيد بأن الإدارات كثيرا ما تجبر العمال على العمل الإضافي ولا تدفع لهم دائما أجرا عنه. وقد يتعرض العمال للفصل إن لم يقبلوا بالعمل الإضافي. ومن أوجه الإخلال الأخرى بقانون العمل، عدم منح إجازات مدفوعة وعدم توفير الرعاية الصحية الأساسية. ولا يزال التقيد بالحد الأدنى للأجور يمثل مشكلة في عدد من مصانع الألبسة، ولا تحترم الإدارات الاتفاقات الناجمة عن المفاوضات الجماعية، كما تتواصل الإساءات البدنية والشفوية والتهديدات من جانب الإدارة وموظفي الأمن في المصانع.

١٠٧ - ولا يزال تكوين النقابات العمالية المستقلة استقلالا حقيقيا يمثل شاغلا هاما. وتبذل إدارات المصانع الجهود للتحكم بتكوين النقابات أو التأثير فيه. وبعد انقضاء أكثر من سنة، لم تنته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمحاربين القدماء بعد من تسجيل عدد من النقابات بالرغم من إفادة النقابات بأنها قدمت كل الوثائق المطلوبة. ورغم أن منظمة العمل الكمبودية غير الحكومية قد أفادت بوجود نحو ٤١ نقابة مسجلة، إلا أن معظمها غير مستقلة بالمعنى الحقيقي للكلمة. واستنادا أيضا إلى منظمة العمل الكمبودية، حصل ٢٤ إضرابا عن العمل في ١٧ مصنعا مختلفا خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٨. وفي معظم الحالات، تم التوصل إلى اتفاقات ودية بين جميع الأطراف.

حاء - حقوق المرأة

١٠٨ - تشكل النساء غالبية سكان كمبوديا إذ تصل نسبتهن إلى ٥٢,٢ في المائة من إجمالي الشعب المقدر بـ ١٠,٧ مليون نسمة في عام ١٩٩٦ (المصدر: المعهد الإحصائي الوطني، ١٩٩٦). ويحمي دستور كمبوديا حقوق المرأة من جميع أشكال التمييز ويحظر استغلال النساء في مجال العمل أو بواسطة البغاء (المادتان ٤٥ و ٤٦). وفضلا عن ذلك، يعترف الدستور ويحترم حقوق الإنسان كما ترد في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين والاتفاقيات المتصلة بحقوق الإنسان وبحقوق المرأة والطفل (المادة ٣١). ومع ذلك، لا يزال وضع المرأة في كمبوديا، ولا سيما فيما يتصل بتعليم المرأة وصحتها ومشاركتها في الحياة السياسية للبلد وشروط عملها والعنف الموجه ضدها، مصدر قلق عميق، وثمة حاجة إلى إيلاء أولوية عليا لمعالجة هذا الوضع.

١٠٩ - وقد شاركت النساء مشاركة نشطة في انتخابات عام ١٩٩٨. وتفرد معظم الأحزاب السياسية المتنافسة شعبة للمرأة في هيكلها التنظيمي، كما تتعهد بمعالجة بعض المسائل التي تهم المرأة، مثل الاتجار بالنساء والبغاء، والتعليم، والصحة، والفقر، والمراكز القيادية. ومع ذلك فقلة من النساء فقط تشغل مناصب هامة في الأحزاب السياسية الكبرى. ورغم أن المرأة ترأس خمسة من الأحزاب السياسية الـ ٣٩ الموجودة في البلد، ورغم أن معظم الأحزاب السياسية المتنافسة كان لديها مرشحات لمقاعدها في الجمعية الوطنية، فإنهن وضعن في أماكن متدنية في قائمة المرشحين. وستضم الجمعية الوطنية الجديدة ١٠ نساء بين أعضائها مقابل ١١٢ عضوا، وهذا يقل بصورة جلية عن المتوسط الدولي، ويمثل تحسنا بسيطا جدا في عدد النساء بالنسبة للجمعية السابقة.

١١٠ - ويطلب الممثل الخاص إلى الحكومة الجديدة إيلاء اهتمام خاص بحالة المرأة في كمبوديا وإلى تخصيص الموارد المناسبة للوزارات التي تعنى بقضايا المرأة، ولا سيما وزارة شؤون المرأة التي خصص لها فقط ٠,٠٦ في المائة من الميزانية الوطنية لعام ١٩٩٨.

١١١ - وتعليم المرأة هو من المسائل التي ينبغي للحكومة الجديدة أن توليها الأولوية العليا. ويثني الممثل الخاص على الجهود التي بذلتها حتى الآن كل من وزارة التعليم والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في محاولة تحسين إمكانية حصول المرأة على التعليم ورفع مستواه عن طريق تعديل المناهج الدراسية، ووضع كتب وأدلة مدرسية جديدة، وتدريب المدرسين، وبناء مدارس جديدة. ومع ذلك لم يخصص لوزارة التعليم في عام ١٩٩٨ سوى ٦,٥٩ في المائة من الميزانية الوطنية. وينبغي تدعيم البرامج التي تستهدف زيادة التحاق البنات بالمدارس. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمعالجة مسألة المعدلات المرتفعة لانقطاع البنات عن الدراسة والمعدلات المنخفضة لالتحاقهن بالدراسة في المستويين الثانوي والجامعي. وينبغي إعطاء منح دراسية لمن يعيش من البنات في ظروف صعبة.

١١٢ - ولقد أحرز تقدم هام في ميدان الصحة، فاتسع نطاق التلقيح وتدريب المرشدين الصحيين. ومع ذلك لا تزال صحة النساء الكمبوديات ضعيفة جدا وتتسم بسوء التغذية والافتقار إلى العادات الصحية والحمل المتكرر والافتقار إلى الخدمات الصحية، ولا سيما في المناطق الريفية. ومعرفة النساء بطرق المباعدة بين الولادات وممارستها محدودة. إن الصعوبة التي تواجهها النساء في الحصول على الخدمات الصحية، وتكاليف هذه الخدمات والأدوية، تدفع بالنساء إلى اللجوء إلى باعة العقاقير والطب الشعبي أكثر من لجوئها إلى مزاولي المهنة في عياداتهم الخاصة أو إلى المراكز الصحية، مما يزيد من تعرضهن للمشاكل الصحية وللوفيات، وخاصة عند الولادة أو عند إجراء عمليات الإجهاض. وتتوفى حوالي ٠٠٠ ٢ امرأة في السنة نتيجة الاختلاطات التي ترافق الولادة.

١١٣ - ويلاحظ الممثل الخاص مع التقدير إقرار قانون الإجهاض في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ الذي ينص على إجراءات الإجهاض والشروط الواجب توفرها لإجرائه. ويحق فقط للأطباء أو مزاولي المهنة من ذوي المؤهلات المتوسطة أو القابلات، بإذن من وزارة الصحة العامة، إجراء عمليات الإجهاض، وذلك في المستشفيات أو المراكز الصحية أو العيادات العامة أو الخاصة أو عيادات التوليد المرخص لها بذلك. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذا القانون إلى التقليل من عمليات الإجهاض غير الآمنة وبالتالي التقليل من عدد الوفيات بين النساء بسبب الإجهاض.

١١٤ - ويكفل الدستور الكمبودي أن يحصل المواطنون الفقراء مجانا على المعاينات الطبية في المستفيات والمشافي ومستشفيات التوليد العامة (المادة ٧٢) وأن تتيح الدولة والمجتمع الفرص للنساء، ولا سيما اللواتي يعشن في المناطق الريفية ولا يتوفر لهن مايكفي من الدعم الاجتماعي، من أجل العمل والحصول على الرعاية الطبية وإلحاق أطفالهن بالمدارس والعيش في ظروف مقبولة (المادة ٤٦). وتخطط الدولة لزيادة عدد

المراكز الصحية في الريف من ٢٥٠ مركزا في الوقت الحالي إلى ٩٦٠ مركزا بحلول عام ٢٠٠٢. ومع ذلك فالخدمات الصحية التي يمكن الحصول عليها مجانا قليلة جدا، حتى في المرافق الصحية الحكومية، وفي كثير من الأحيان لا يحظى غير من هو قادر على دفع التكاليف بالعناية الصحية الجيدة. هذا وإن مرتبات العاملين في المجال الصحي في القطاع العام منخفضة جدا مما يسهم في التقليل من جودة الخدمات. ويطلب الممثل الخاص إلى الحكومة، فضلا عن البلدان المانحة، مواصلة الجهود التي تبذلها لتحسين النظام الصحي الكمبودي ولا سيما الخدمات الصحية المقدمة للفقراء.

١١٥ - وإن الانتشار المستمر لفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يثير الجزع. ويقدر عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بما يتراوح بين ٠٠٠ ٧٠ و ٠٠٠ ١٢٠ شخص. واستنادا إلى الاسقاطات الحالية الواردة في التقرير الوطني للتنمية البشرية لكمبوديا لعام ١٩٩٦، قد يتراوح عدد المصابين بين ٠٠٠ ٥٠٠ شخص ومليون شخص بحلول عام ٢٠٠٦. وسجلت كمبوديا أعلى نسبة (بعد تايلند) في عدد النساء الحوامل المصابات بالفيروس. وإن الإصابة بالفيروس بين النساء الحوامل أكثر شيوعا في مقاطعات راتاناكيري، و باتامبانغ، وكوه كونغ، وكندال، وفي بنوم بنه. ويثني الممثل الخاص على الجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لوضع استراتيجية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) عن طريق التدريب والتوعية بين النشء. وهو يرحب أيضا بالجهود التي يبذلها العديد من المنظمات غير الحكومية لزيادة الوعي بأخطار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ولتوزيع الواقيات الذكرية، وتقديم خدمات الرعاية، جنبا إلى جنب مع المرشدين الصحيين التابعين للوزارة، إلى المصابين بالإيدز في منازلهم في بنوم بنه. ومع ذلك، ثمة حاجة لبذل جهود أكبر للتقليل من انتشار الفيروس. وينبغي تدعيم برامج التوعية التي تستهدف الشرطة والجيش والنساء وممتهني الجنس لأغراض تجارية. وينبغي أن يتاح للشعب الكمبودي الاطلاع على خبرات البلدان الأخرى في مجال مكافحة الفيروس.

١١٦ - ولا يزال العنف والتمييز يستهدفان الكبوديات. ويثير العنف المنزلي على وجه الخصوص قلق الممثل الخاص. فمشروع مكافحة العنف المنزلي، وهو اسم إحدى المنظمات غير الحكومية التي تهتم بضحايا العنف المنزلي، يتلقى في المتوسط خمس حالات جديدة في الشهر في مكتبه القائم في بنوم بنه. وتتلقى المنظمة غير الحكومية، رابطة حقوق الإنسان والتنمية في كمبوديا، ١٠ حالات تتصل بالعنف المنزلي في الشهر في المتوسط من مراكزها الـ ١٧ القائمة في المقاطعات. واستنادا إلى دراسة أجرتها وزارة شؤون المرأة في عام ١٩٩٦، أفادت واحدة من كل ست نساء تم استجوابهن بأنها تتعرض للإيذاء البدني من قبل زوجها. ويتضح التمييز ضد المرأة بشكل خاص في حالات العنف المنزلي. فقد أفادت المنظمة غير الحكومية "الشراكة لمواجهة العنف المنزلي" أنه، منذ إنشائها في عام ١٩٩٥، لم يتعرض أي من الأزواج الذين اعتدوا على نسائهم، أو قلة منهم، للتوقيف أو لدفع الغرامات. وفي كثير من الأحيان ينجم عن الاعتداء إصابات بدنية جسيمة أو حتى الموت. ويوصي الممثل الخاص مرة أخرى أن تولي السلطات المحلية، والشرطة، وموظفي المحاكم اهتماما خاصا بمشاكل العنف المنزلي وبحماية ضحاياه. وينبغي تدريب رجال الشرطة وموظفي المحاكم فيما يتصل بهذه المسألة، كما ينبغي توظيف النساء في الشرطة والمحاكم وتدريبهن.

ويدعو الممثل الخاص مرة أخرى إلى مواصلة دعم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مساعدة ضحايا العنف المنزلي، وإلى زيادة قدرات السلطات الحكومية والمحلية على حماية الضحايا.

١١٧ - وأعرب الممثل الخاص عن قلقه البالغ بشأن التقارير المتعلقة بازدياد عدد حالات الاغتصاب؛ فعن شهر حزيران/يونيه ١٩٩٨، تلقت منظمة أدهوك غير الحكومية (ADHOC) تقارير عن ارتكاب خمس حالات اغتصاب جديدة في خمس مقاطعات. وقامت منظمات غير حكومية أخرى ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في كمبوديا بصفة منتظمة بتوثيق حالات اغتصاب منها حالات كان ضحاياها من الأطفال وأفضت إلى الموت في بعض الأحيان. ولا تزال حالات اغتصاب كثيرة غير معروفة بسبب إحجام الضحايا عن تقديم الشكاوى. وحتى في الحالات التي جرى فيها إثبات الوقائع، ظلت السلطات تماطل في اتخاذ الإجراءات اللازمة. وعلم الممثل الخاص أن المدير السابق لسجن كوه كونغ الذي كان قد أعفي من منصبه بعد أن شاع أمر اغتصابه لإحدى السجينات أصبح يشغل الآن منصبا كبيرا في شرطة المقاطعة. وفي كل الحالات التي أبلغت عنها منظمة "أدهوك"، لم يتم اعتقال أي من مرتكبيها أو إنزال العقوبة به وفق القانون الذي ينص على توقيع عقوبة تتراوح بين خمس وعشر سنوات سجنا. ويوصي الممثل الخاص السلطات المحلية بإجراء تحقيق جاد في حالات الاغتصاب وإحالة من تُنسب إليهم هذه التهمة إلى المحاكم.

طاء - حقوق الطفل

١١٨ - سكان كمبوديا من أسرع سكان بلدان آسيا نموا وأكثرها شبابا، فالأطفال الذين هم دون سن الرابعة عشرة يمثلون ٤٤ في المائة من عدد السكان في كمبوديا. ولا يزال تحسين فرص حصول الأطفال على التعليم الجيد وتطوير الخدمات الصحية المقدمة لهم وحماية الضعفاء منهم، لا سيما الأطفال الذين وقعوا في شراك البغاء والأطفال الذين يعملون يمثل تحديا يواجه كمبوديا.

١١٩ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٨، عبرت كمبوديا المسيرة العالمية ضد عمل الأطفال. وشارك في هذه المسيرة المسؤولون الحكوميون والمنظمات غير الحكومية و ٥٥٠ طفلا كمبوديا و ٤٧ طفلا آخرون. وشارك طفلان من كمبوديا في المسيرة كلها حتى بلغت جنيف. ولا يزال عمل الأطفال في كمبوديا مثيرا للقلق إلى حد كبير. فآلاف الأطفال يعملون بغايا وحمالين وعمالا في مقالع الحجارة والمجازر وأعمال التشييد ومصانع الطوب. ومن الأمثلة على إساءة استغلال عمل الأطفال حالة طفلة كمبودية تبلغ من العمر ١٤ عاما وتعمل في مصنع للطوب بُترت ذراعها اليمنى وجزء من كتفها عندما كانت تقوم بوضع طين لين في آلة كسر وانزلقت. ويعاني الأطفال العاملون في مناطق إفراغ النفايات من المشاكل الصحية وفرصهم أقل في الحصول على التعليم. ويعمل كثير من الأطفال، لا سيما الفتيات، لحساب أسرهم مما قد يؤثر سلبا على مواظبتهم على الدراسة. وتفيد البيانات المستمدة من استقصاء أجري بين الأسر أن نحو ١٨,٢ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٧ سنة يعملون لقاء أجر أو في المشاريع الأسرية. والممثل الخاص يدعو الحكومة إلى توفير شروط السلامة الملائمة للأطفال العاملين واعتبار الأشكال غير المقبولة من عمل الأطفال مخالفة للقانون.

١٢٠ - ولا يزال الاتجار بالأطفال والنساء لأغراض البغاء مستمرا. وقد أدت الحملة الواسعة النطاق على دور البغاء في بنوم بنه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وفي باتمبانغ في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، إلى إغلاق عدد كبير من هذه الدور. وحسب مفتشية العمل الاجتماعي، تم إلقاء القبض على ٣٣ شخصا من أصحاب دور البغاء منذ الحملة التي شنت في بنوم بنه. وقد أكد مكتب كمبوديا أنه في تموز/يوليه ١٩٩٨، كانت قد جرت محاكمة ٧ أشخاص من المعتقلين البالغ عددهم ٣٣ شخصا وحُكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين ٣ سنوات و ١٠ سنوات. وينتظر ١٥ آخرون منهم المحاكمة في سجن (PJ) وسجن (T-3) في بنوم بنه. وتحولت كثير من دور البغاء المغلقة إلى مقاه أو صالونات للتدليك أو حانات لموسيقى الكاراوكي (Karaoki) وواصلت تلك المحال تجارة البغاء. وتقول تقارير العاملين في المنظمات غير الحكومية إن غالبية الأطفال الذين يمارسون البغاء لم يعودوا يظهرون علنا بل يتم إخفاؤهم حتى يقدم أحد الزبائن طلبا ويتفق على الثمن. وخلال الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ إلى تموز/يوليه ١٩٩٨، أخرج ٥٦٣ بغيا من دور البغاء في بنوم بنه كان ١٧٥ منهم دون سن الثامنة عشرة بل إن بعضهم كانوا صغارا لا يزيد عمرهم عن أحد عشر عاما. وظل الكثيرون منهم محبوسين وتعرضوا للتعذيب والضرب المتكرر لإرغامهم على ممارسة البغاء مع الزبائن. وأغلب هؤلاء الأطفال من أصل خميري.

١٢١ - وبسبب الخوف من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، أصبح كثير من "الزبائن" يفضلون العذارى أو الفتيات الصغيرات. ويتراوح ثمن العذراء بين ٥٠ و ٣٠٠ دولار. وتبلغ نسبة القاصرات بين البغايا في بنوم بنه المقدر عددهن بـ ٠٠٠ ١٥ بغي ٣٠ في المائة، يأتي معظمهن من المقاطعات الفقيرة مثل بري فنغ وسفاي رينغ وكاندال وكومبونغ شام حيث يتم التغرير بهن ودفعهن إلى البغاء. وتلقى مكتب المفوض السامي في كمبوديا أيضا شكاوى من التواطؤ بين أصحاب دور البغاء والسلطات بما فيها الشرطة.

١٢٢ - وفي حزيران/يونية ١٩٩٨، في أعقاب استقصاء أجرته منظمة "أدهوك" (ADHOC)، ألقي القبض على أحد كبار أصحاب دور البغاء في بوابيت، وهي مدينة تقع على مقربة من الحدود التايلندية، بتهمة تعذيب وقتل امرأة شابة رفضت ممارسة الجنس مع الزبائن. وشاهدت عشر بغايا الضرب المُفضي إلى الموت الذي تعرضت له الضحية وتمكنت ثلاث منهن من الهرب من صاحب بيت الدعارة وأبلغن منظمة "أدهوك" (ADHOC) والشرطة بالقتل.

١٢٣ - ويُثني الممثل الخاص على اعتقال أصحاب دور الدعارة الذين تثبت عليهم الاتهامات وتقديمهم إلى المحاكمة - ومع ذلك فإن التقدم المحرز في تطبيق القانون الخاص بتصفية الأشخاص جسديا وخطفهم والاتجار بهم واستغلالهم يتسم بالبطء وظل محدودا قياسا إلى نطاق تجارة البغاء. ويتفادى كثير من أصحاب دور البغاء الاعتقال والمحاكمة بسبب حماية المسؤولين لهم. وتفيد التقارير أن بعض أصحاب دور الدعارة في محافظتي كومبونغ شام وكمبونغ سوم أبلغوا العاملين في المنظمات غير الحكومية أنهم يدفعون عادة لرجال الشرطة مبالغ تتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ دولار لتفادي "المضايقات". وفي سفاي باك، وهي منطقة بغاء في بنوم بنه، من المتبع إعطاء الشرطة مبلغ ٦٠٠ دولار لفتح المقاهي أو الحانات التـــي تقدم

العاهرات للزبائن. وبعد ذلك يتم دفع مبلغ يتراوح بين ١٠٠ دولار و ٢٠٠ دولار للشرطة كل شهر. وما لم تتم بجدية معالجة مسألة الحماية التي توفرها الشرطة والعسكريون، فإن تأثير الحملات على دور الدعارة سيكون محدودا.

١٢٤ - وكثيرا ما يدفع الفقر والعنف في الأسر بالأطفال إلى قارعة الطريق. ومع أن البيانات الدقيقة غير متوافرة، فإن المنظمات غير الحكومية المهتمة بالأطفال قدرت عدد أطفال الشوارع في بنوم بنه بأكثر من ٠٠٠ ١٠ طفل في عام ١٩٩٧. ويفد معظم هؤلاء الأطفال من المناطق الفقيرة في مقاطعات مثل بري فنغ وكاندال وكمبونغ شام وسفاي رينغ. ومن الظواهر التي برزت في الآونة الأخيرة تعاطي الأطفال للمخدرات بما في ذلك الغراء والأدوية المنبهة. وأطفال الشوارع هدف لرجال الشرطة الذين يقومون، في كثير من الأحيان، بضربهم واعتقالهم وإطلاق سراحهم بشرط أن يدفعوا مبالغ تتراوح بين ١٥ دولارا و ٢٠ دولارا في الشهر؛ وهم هدف سهل للاعتداء والاستغلال الجنسيين.

١٢٥ - ويؤيد الممثل الخاص الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى لتقديم المساعدة إلى أطفال الشوارع. وينبغي أن تظل البرامج الرامية إلى مساعدة أسر هؤلاء الأطفال وتخفيف وطأة الفقر عليهم والعناية بصحتهم وسلامتهم الجسدية تحظى باهتمام خاص. وينبغي توفير الموارد المالية المناسبة لوزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية لتمكينها من مواصلة، وتعزيز، برامج تهدف إلى التوصل لحل دائم لمشكلة أطفال الشوارع.

١٢٦ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، بلغ عدد الأطفال المقيمين في مركز إعادة تأهيل الشباب الواقع قرب بنوم بنه ٤٠ طفلا. ويتفاوت عدد الأطفال المحتجزين في هذا المركز من شهر لآخر. وحسب إحدى المنظمات غير الحكومية العاملة وسط الأطفال في هذا المكان، تحسنت ظروف الاحتجاز قليلا. ويتلقى الأطفال التعليم الأساسي والتوعية بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب والرعاية الطبية من المنظمة غير الحكومية المسماة "منظمة الأصدقاء" . وفي أعقاب حلقة دراسية عن محاكمة الأحداث عقدت في وقت سابق من هذا العام وشارك فيها مسؤولون حكوميون مشاركة واسعة أبدوا اهتمامهم بتطوير المركز، استهل مكتب المساعدة القانونية في كمبوديا، بالتعاون مع السلطات الحكومية، برنامجا يسعى إلى إدخال إجراءات للمراجعة القضائية المنتظمة والخاضعة للأصول القانونية لحالات كل الأطفال المحتجزين في المركز أو الذين تم إحضارهم إليه. وحتى الآن، كان الأطفال يُساقون إلى المركز لفترة تتجاوز ثلاثة أشهر دون توجيه اتهام رسمي لهم. وأجرى الممثل الخاص زيارة لمركز إعادة تأهيل الشباب في حزيران/يونيه ١٩٩٨، وهو يُرحب بالتعاون القائم بين سطات المعهد والمنظمات غير الحكومية المحلية لتحسين أحوال الأطفال المحتجزين ولإعداد الإجراءات الأساسية للتعامل مع الأطفال الجانحين. ويواصل الممثل الخاص التوصية بإيجاد بدائل غير الحجز وإعداد برامج للتأهيل. وهو يوصي، بصفة خاصة، بفصل الأطفال المحتجزين في سجون المقاطعات في الوقت الراهن عن السجناء الكبار واتخاذ الترتيبات المناسبة إذا لزم بقاؤهم محتجزين.

ياء - حقوق الأقليات

١٢٧ - واجه ذوو الأصل الفييتنامي التمييز والحض على الكراهية ضدهم في أثناء تسجيل الناخبين وخلال الحملة الانتخابية وعملية الاقتراع. وأوصدت أبواب مراكز التسجيل في وجه ذوي الأصل الفييتنامي الذين كانت بحوزتهم وثائق تثبت أن والديهم كانوا يعيشون في فييت نام في الستينيات بينما تم تسجيل عدد آخر منهم دون أية وثائق. وخلال الحملة الانتخابية استخدمت بعض الأحزاب لغة عنصرية وأظهرت تعصبا تجاه ذوي الأصل الفييتنامي. وأعرب الممثل الخاص عن قلقه علنا وناشد الأحزاب السياسية ووسائط الإعلام أن تتوخى إظهار الاحترام والتسامح نحو من هم من أصول مختلفة.

١٢٨ - ونظرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، يومي ١٦ و ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٨، في التقرير الدوري[١٠] الذي قدمته حكومة كمبوديا الملكية عن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وأشارت اللجنة في ملاحظاتها الختامية[١١] إلى أن الأحكام الدستورية الخاصة بحماية حقوق الإنسان تشير إلى حقوق المواطنين الخمير فقط وأن قانون عام ١٩٩٦ المتعلق بالجنسية يعرف المواطن الخميري على نحو يتعذر معه على الأشخاص المنتمين إلى مجموعات الأقلية، وبصفة خاصة ذوي الأصل الفييتنامي والسكان المحليين، إثبات جنسيتهم.

١٢٩ - وخلصت اللجنة إلى أن حالة ذوي الأصل الفييتنامي باعثة على القلق مشيرة إلى الدعاية العنصرية الموجهة ضدهم ولا سيما من الخمير الحمر. وبالإضافة إلى ذلك، استرعت اللجنة الانتباه إلى أن عددا من المذابح المرتكبة ضد ذوي الأصل الفييتنامي والتي ينسب أغلبها إلى الخمير الحمر لم تكن موضع تحقيق مناسب.

١٣٠ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨ وقعت مذبحة في قرية تقع في مقاطعة كومبونغ شانغ ويشتغل سكانها بصيد الأسماك وغالبيتهم من الفييتناميين. وأسفرت المذبحة عن مقتل ٢٣ شخصا منهم ١٣ من أصل فييتنامي. وتفيد التقارير أن المهاجمين الذين يتراوح عددهم بين ٤٠ و ٥٠ شخصا، قيل إنهم من الخمير الحمر، كانوا يصيحون قائلين "الموت للفييتناميين!". وكان من بين الضحايا ثلاثة أطفال وامرأة حامل. وأطلق الرصاص على ضحايا زعموا أنهم من الخمير ولكن المهاجمين ردوا عليهم بأنهم عاجزين عن تحدث لغة الخمير بطلاقة. وهاجم الخمير الحمر هذه القرية ثلاث مرات قبل الانتخابات الوطنية في عام ١٩٩٣.

١٣١ - والممثل الخاص يدين بشدة شن الهجمات على أي أقلية من الأقليات العرقية ويحث السلطات على تقديم المسؤولين عن الهجمات التي وقعت في نيسان/أبريل وتموز/يوليه ١٩٩٨ إلى العدالة.

١٣٢ - وأعربت اللجنة الخاصة بالقضاء على التمييز العنصري عن قلقها بشأن السكان المحليين الذين يُشار إليهم بلفظ قبائل المرتفعات. ولاحظت اللجنة وجود اللجنة المشتركة بين الوزارات ومشروع السياسة الوطنية لتنمية سكان المرتفعات وأوصت بإعداد إطار قانوني محسن لإيضاح الوضع القانوني لهذه

المجموعات وحماية حقوقها وثقافتها وأراضيها التقليدية. واقترحت اللجنة عدم اتخاذ أي قرار له صلة مباشرة بحقوق السكان المحليين ومصالحهم دون موافقتهم المستنيرة.

١٣٣ - ويشارك الممثل الخاص في أوجه القلق هذه. فأنماط الحياة وسبل العيش التقليدية لقبائل المرتفعات الواقعة في المقاطعات الشمالية الشرقية قد تزعزعت من جراء قطع الأشجار بصفة متزايدة ومخالفة للقانون. وتفيد المنظمة غير الحكومية "جلوبال ويتنس (Global Witness) أن أغلب عمليات القطع غير القانوني للأشجار يقوم بها العسكريون. وبدأت القبائل القاطنة في المرتفعات تجأر بالشكوى لدى سلطات المقاطعة. غير أن هذه السلطات تقول إن سلطتها لوقف القطع غير القانوني للأشجار ضئيلة.

١٣٤ - وتثير الامتيازات التي منحتها الحكومة لشركات الأخشاب في مناطق واسعة الاضطراب أيضا في سبل العيش التقليدية. وفي شباط/فبراير ١٩٩٨، أنهت الحكومة امتيازا مُنح لشركة أخشاب على مساحة قدرها ١,٤ مليون هكتار لأنها لم تبدأ في قطع الأشجار وأخذت الحكومة فورا في تقسيم هذه المساحة إلى مناطق امتيازات جديدة، فمنحت إحدى الشركات امتيازا جديدا على مساحة تبلغ ٠٠٠ ٣٥٠ هكتار تشمل الأراضي التي تقيم فيها قبائل المرتفعات. وطلب البنك الدولي من الحكومة الكف عن منح امتيازات جديدة ريثما يصدر مشروع يرعاه البنك، بإعداد توصيات للحكومة عن إدارة الامتيازات وإصلاح السياسة الحرجية ومراقبة القطع غير القانوني للأشجار. وأعلن الخبراء أن مساحة الأراضي الخاضعة للامتيازات تتجاوز ثلاث مرات الحجم اللازم لضمان استدامة الغابات. وخلصت دراسة أجريت في الآونة الأخيرة بتمويل من البنك الدولي إلى أن الغابات في كمبوديا ستتعرض للزوال إلى حد كبير خلال خمس سنوات إذا سمح باستمرار معدل قطع الغابات الحالي من خلال منح امتيازات جديدة وممارسة القطع غير القانوني.

١٣٥ - وردا على منح الامتياز على المساحة الجديدة البالغة ٠٠٠ ٣٥٠ هكتار، بعث مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في كمبوديا خطابا إلى وزير الزراعة والغابات وصيد الأسماك، برسالة يعرب فيها عن القلق البالغ للتأثير السلبي لامتيازات قطع الغابات على الحقوق الإنسانية لقبائل المرتفعات. وبعث وزير الخارجية برد ذكر فيه أن حكومة كمبوديا الملكية ترغب في التعاون مع مكتب المفوض السامي لإيجاد حل للمشاكل التي تواجه الأقليات العرقية، وذكر أيضا أن الامتيازات ستُمنح للشركات ذات الخبرة في إدارة الغابات وأن الحكومة تتخذ إجراءات صارمة ضد العسكريين الذين يمارسون القطع غير القانوني للغابات.

١٣٦ - ويشدد الممثل الخاص على أن القطع غير القانوني للغابات ومنح عدد مبالغ فيه من الامتيازات ينتهكان الحقوق الإنسانية للسكان الأصليين ويلحقان الضرر بالبيئة. والممثل الخاص يحث بقوة الحكومة على اتخاذ إجراءات لحماية البيئة التي تعيش فيها قبائل المرتفعات وحقوقها الإنسانية وصون البيئة لفائدة كل سكان كمبوديا.

رابعا - تنفيذ التوصيات الجديدة والسابقة

١٣٧ - أعربت الجمعية العامة في قرارها ١٣٥/٥٢ ولجنة حقوق الإنسان في قرارها ٦٠/١٩٩٨ عن قلقهما بسبب المشكلة الخطيرة المتمثلة في الإفلات من العقاب في كمبوديا، لا سيما فيما يتعلق بالأعمال غير المشروعة التي يقوم بها العسكريون والشرطة. وكما يتضح من التقرير الحالي أيضا، ظلت هذه المسألة موضوعا أساسيا في عمل الممثل الخاص الذي كان قد أشار إلى أن قلة عدد الموظفين ومحدودية الموارد المالية ساهما في المشكلات العميقة داخل نظام المحاكم. وناشد الممثل الخاص تقديم مزيد من المساعدة لإصلاح نظام العدالة في كمبوديا. وكان التعاون الثنائي، ولا سيما مع استراليا واليابان، قيما كما أن برنامج الأمم المتحدة للموجهين القضائيين يشكل مساهمة بناءة والأمل معقود على إمكانية تطويره. بيد أن هناك حاجة أيضا لقيام الحكومة بإيلاء درجة أعلى من الأولوية للإصلاح الشامل لنظام إدارة العدالة. والتصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء الثاني هون سين في هذا الصدد مشجعة.

١٣٨ - ودعي المجلس الأعلى للقضاء إلى الانعقاد، في نهاية الأمر، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. والأمل معقود على أن تشرع هذه الهيئة الآن في أداء عملها بصفة فعلية. ويتمثل دور هذا المجلس، وفقا للدستور، في الإشراف على عمل النظام القضائي والقيام بتعيين القضاة. ويلزم أن تقوم هذه الهيئة باتخاذ إجراءات قوية لحماية النظام القضائي من الضغوط السياسية ومن تهديد الضباط العسكريين والفساد. ومن الواضح أن الحاجة لا تزال بارزة لاتخاذ إجراءات حاسمة لإنشاء نظام محاكم مستقل حقا.

١٣٩ - وأوصت الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان في قراريهما بإلغاء المادة ٥١ من قانون العاملين في الخدمة المدنية لعام ١٩٩٤. فهذه المادة من القانون تنص على أنه لا يجوز، إلا في حالات التلبس، إلقاء القبض على أي موظف في الخدمة المدنية أو مقاضاته لأي جريمة ما لم يوافق الوزير المعني على ذلك مسبقا. وظل تأثير هذا الحكم سلبيا بصفة واضحة وأعرب القضاة للممثل الخاص عن شعورهم بالإحباط بسبب المادة ٥١. وكان وزير العدل قد اقترح فعلاً تعديلاً لها بيد أنه لم يتم القيام بأي عمل في هذا الصدد. وينبغي تقديم اقتراح إلى الجمعية الوطنية الجديدة على سبيل الأولوية.

١٤٠ - ولم يتم بعد إزالة الغموض عن جرائم خطيرة ذات طابع سياسي منها جرائم اغتيال. واستخلص الخبيران اللذان تحريا في نيسان/أبريل ١٩٩٨، باسم المفوض السامي والممثل الخاص، عن التحقيقات بشأن الهجوم بالقنابل اليدوية الذي وقع في آذار/ مارس ١٩٩٧ وحوادث القتل في تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٩٧، أن التحقيقات، افتقرت عند إجرائها إلى الجدية والتصميم. وأشار الخبيران إلى ضرورة إجراء إصلاح قانوني وتنظيمي وتحسين التدريب المهني للشرطة وللجهاز القضائي. بيد أن الخبيرين شددا على ضرورة صدور إشارات واضحة عن أعلى مستويات الحكومة حتى يمكن القضاء على ثقافة الإعفاء من العقاب.

١٤١ - وبعد أن تلقت الحكومة توصيات الخبيرين والمذكرة المتعلقة بحالات قتل أخرى تم الإبلاغ عنها، قررت، إنشاء اللجنة الحكومية الكمبودية لحقوق الإنسان لإجراء تحقيقات في الحالات الفردية. وكُلفت

اللجنة أيضا باقتراح استجابات هيكلية لتحسين عمل إدارة العدالة. وطـُلب إلى اللجنة أيضا الإعداد لإنشاء لجنة وطنية تشريعية دائمة لحقوق الإنسان. ومن المهم معالجة هذه المهام بجدية وجعل هذه اللجنة مستقلة حقا. وعرض الممثل الخاص توفير الاستشارة الدولية للجنة إذا طـُلب منه ذلك.

١٤٢ - واستجاب جلالة الملك ووزراء الحكومة وكبار السياسيين المعارضين لاقتراح الممثل الخاص، الذي تؤيده الجمعية العامة، بتقديم المساعدة الدولية لكمبوديا لتمكينها من أن تقدم إلى المحاكمة الأشخاص المسؤولين عن المذابح و/أو الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في أثناء حكم الخمير الحمر في الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٧٩. وعيـّن الأمين العام، في آب/اغسطس ١٩٩٨، فريق خبراء سيقوم بزيارة كمبوديا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ لتقييم الأدلة القائمة واقتراح إجراءات إضافية. ويمثل ذلك تقدما ملحوظا وتطورا هاما في الجهود الشاملة المبذولة ضد الإعفاء من العقاب.

١٤٣ - ولا تزال ظروف السجن في كمبوديا سيئة إلى حد كبير كما أن مشكلة تأخير وقصور الاعتمادات المخصصة في ميزانية الدولة للأغذية واحتياجات السجون لا تزال قائمة. غير أن الوزيرين المشاركين للداخلية بدأ حواراً بناءً مع الممثل الخاص بشأن هذه المشاكل واقترحا تقديم مزيد من المساعدة الدولية لإصلاح السجون. ويلاقي مشروع مساعدة استرالي تم إنجازه حتى الآن في هذا المضمار التقدير. ويمثل هذا المجال أيضا مسألة عاجلة بالنسبة للحكومة الجديدة.

١٤٤ - ويشكل تعذيب الأشخاص المعتقلين وإساءة معاملتهم مسألة أخرى ينبغي أن تحظى بمركز الصدارة في جدول أعمال الإصلاح. ورغم الجهود المبذولة من وزراء العدل والداخلية، تلقى الممثل الخاص أدلة جديدة عن مثل هذه الحالات من سوء التصرف المهني الخطير. وثمة حاجة إلى وضع استراتيجية شاملة تتضمن إقالة ومعاقبة رجال الشرطة الذين تثبت عليهم تهمة اللجوء إلى التعذيب، ويلزم أيضا إتخاذ الاجراءات الكفيلة بوقف إفراط رجال الشرطة في استخدام الأسلحة المميتة عند محاولتهم إلقاء القبض على المشتبه فيهم.

١٤٥ - ولا تزال ظروف العاملين في صناعة الملابس وغيرها من الصناعات باعثة على القلق. إذ ينتهك عدد من المصانع في بنوم بنه قانون العمل كما تقوم السلطات بتأخير تسجيل النقابات الجديدة.

١٤٦ - ويعرب الممثل الخاص عن قلقه لعدم إحراز تقدم في مجال حقوق المرأة. فنسبة ترك الفتيات للتعليم مرتفعة لا سيما في المستوى الثانوي. وتقع النساء ضحايا للعنف العائلي وفرص استفادتهن من مرافق الصحة العامة غير كافية. ولا يوجد تشجيع حقيقي للمرأة على المشاركة في الحياة السياسية والعامة. فبعد انتخابات عام ١٩٩٨، لا تزال نسبة عضوات الجمعية الوطنية أقل من ١٠ في المائة.

١٤٧ - وثمة حاجة إلى بذل جهود أساسية لتطوير وضمان حقوق الطفل في مجالات التعليم وإصلاح نظام محاكمة الأحداث وإنهاء ممارسة تجنيد القاصرين في القوات المسلحة ومكافحة الأشكال الأخرى من عمل الأطفال الخطر بما في ذلك بغاء الأطفال.

١٤٨ - واتخذت الشرطة مزيدا من الإجراءات ضد أشخاص من منظمي الدعارة، بما في ذلك بغاء الأطفال، غير أن هناك حاجة إلى تدابير إضافية لحماية الشباب من الاستغلال وتأهيل البغايا الأطفال. ويعرب الممثل الخاص عن قلقه بصفة خاصة من كثرة حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب بين ممارسي الدعارة، بما في ذلك صغار السن منهم، وعدم ملاءمة التدابير الوقائية والاجتماعية الرامية إلى معالجة هذه المشكلة المتفاقمة.

١٤٩ - وتمثل حقوق الأقليات ميدانا آخر يحتاج إلى مزيد من المناقشة. وكما تبين في خلال الحملة الانتخابية، هناك حاجة إلى تحسين الحماية القانونية في مواجهة التمييز العنصري والكراهية العنصرية. وتحتاج حماية الشعوب الأصلية إلى اتخاذ تدابير صارمة في مواجهة قطع الأشجار والاستيلاء على أراضي القبائل. وقد قدمت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري إلى الحكومة الكمبودية عددا من التوصيات التي ينبغي تنفيذها بطريقة منهجية. وينبغي للمجتمع الدولي في هذا المجال أن يكون مستعدا لتقديم الخدمات الاستشارية وغير ذلك من أنواع المساعدة إذا طلب منه ذلك.

١٥٠ - وصدقت كمبوديا على جميع الصكوك الدولية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان. وهي تقدم الآن تقارير عن تنفيذ ثلاث من تلك الاتفاقيات هي: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل. والتقارير المتعلقة بالاتفاقيات الأخرى (اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أشكال العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) انتهى موعد تقديمها وينبغي للحكومة أن تمنحها الأولوية. وإذ يعرب الممثل الخاص عن أسفه لهذا التأخير، فإنه يعلن تأييده للنهج المتبع المتمثل في استخدام عملية تقديم التقارير لإجراء مناقشة مستفيضة عن سبل تحسين الالتزام بالمعايير الدولية.

خامسا - ملاحظات ختامية

١٥١ - ظل الممثل الخاص، وفقا لولايته، على اتصال بحكومة كمبوديا وشعبها. واجتمع خلال زياراته الثلاث الأخيرة بممثلي الحكومة ومسؤوليها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، واجتمع كذلك بممثلي الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية. كما استقبله صاحب الجلالة الملك نورودوم سيهانوك، الذي لا يزال يقدم أقصى درجات الدعم لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في إطار الدستور. وكانت غالبية المناقشات التي جرت مع ممثلي الحكومة مناقشات بنّاءة.

١٥٢ - وظل الممثل الخاص على اتصال دائم بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في كمبوديا، بهدف الاضطلاع بمهمته الثانية المتمثلة في توجيه تواجد الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا وتنسيقه. والمكتب يساعد الممثل الخاص خلال زياراته إلى كمبوديا وكذلك خلال الإعداد لتلك الزيارات ومتابعتها.

١٥٣ - والتقى الممثل الخاص في أثناء زياراته بالممثل الشخصي للأمين العام في كمبوديا وبكبار مسؤولي منظومة الأمم المتحدة؛ وظل خلال الحملة الانتخابية على علاقة وثيقة بغيرهم من الممثلين الدوليين، بغية تجنب اختلاط الأدوار، وتأكيد أهمية قضايا حقوق الإنسان في العمليات الانتخابية.

١٥٤ - أما المهمة الثالثة للممثل الخاص - المتمثلة في المساعدة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كمبوديا - فقد أنجزت من خلال ثلاثة تقارير مثل هذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، دأب الممثل الخاص على طرح المشاكل الحقيقية مباشرة مع السلطات على الصعيدين المركزي والإقليمي. كما ناقش الممثل الخاص المساعدة الدولية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان في كمبوديا - من أجل عمليات إصلاح نظام المحاكم والسجون، وتثقيف المسؤولين عن إنفاذ القانون وتدريبهم، وإصلاح نظام التعليم، وتقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية.

١٥٥ - وقوبل الممثل الخاص خلال عمله بحسن النية للعديد من الكمبوديين من داخل الهياكل الحكومية والنظام القضائي ومن خارجها. وظهرت أهمية المنظمات غير الحكومية في كمبوديا مرة أخرى في أثناء فترة الانتخابات من خلال ما بذلته من جهود ضخمة لتثقيف الناخبين وفرز الأصوات. ورحب الممثل الخاص بنبأ منح أكثر جماعتين غير حكوميتين نشاطا، وهما رابطة حقوق الإنسان في كمبوديا والرابطة الكمبودية لحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، جائزة دولية في تموز/يوليه ١٩٩٨ عن أعمالهما الجليلة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كمبوديا.

١٥٦ - وكمبوديا لا تزال تعاني من البؤس بسبب الحرب وعمليات القمع والقتل الجماعيين؛ وهو ما يجعل قيام المجتمع الدولي بدعم الجهود البناءة الرامية إلى بناء مجتمع يسوده القانون ويحمي حقوق الإنسان أمرا له أهمية بالغة.

سادسا - دور مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١٥٧ - واصل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في كمبوديا في الفترة قيد الاستعراض جهوده لمساعدة حكومة كمبوديا وشعبها في تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية وإرساء حكم القانون واحترام

حقوق الإنسان. وفي أيار/ مايو ١٩٩٨ وافقت المفوضة السامية لحقوق الإنسان والحكومة الكمبودية على مد العمل بمذكرة التفاهم التي يضطلع مكتب كمبوديا بأعماله بموجبها إلى آذار/ مارس ٢٠٠٠.

١٥٨ - ولا تزال ولاية مكتب المفوض السامي في كمبوديا تتمثل فيما يلي: (أ) إدارة تنفيذ المساعدة التعليمية والتقنية وبرامج الخدمات الاستشارية، وكفالة استمرارها؛ (ب) مساعدة حكومة كمبوديا المشكّلة بعد الانتخابات، بناء على طلبها، في الوفاء بالتزاماتها بموجب صكوك حقوق الإنسان التي انضمت إليها مؤخرا، بما في ذلك إعداد التقارير التي تُقدم إلى هيئات رصد المعاهدات ذات الصلة؛ (ج) تقديم الدعم إلى الجماعات العاملة بإخلاص في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا؛ (د) الإسهام في إنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ (هـ) الاستمرار في المساعدة على صياغة وتطبيق التشريعات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ (و) الاستمرار في المساعدة على تدريب المسؤولين على إقامة العدل؛ (ز) مساعدة الممثل الخاص على الوفاء بمهامه.

١٥٩ - وتوجد معلومات أكثر تفصيلا عن عمل مكتب المفوض السامي في كمبوديا في التقارير التي قدمت إلى الجمعية العامة[١٢] وإلى لجنة حقوق الإنسان[١٣].

١٦٠ - وواصل مكتب المفوض السامي في كمبوديا تقديم المساعدة إلى بعثات الممثل الخاص وتنسيق عمليات الرصد والتحقيق في مشاكل حقوق الإنسان في كمبوديا. ويواصل المكتب ترجمة تقارير وقرارات الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان المتعلقة بحقوق الإنسان في كمبوديا إلى اللغة الخميرية، وتعميم تلك النصوص باللغة الخميرية تعميما واسع النطاق على المسؤولين الحكوميين والصحافة الناطقة باللغة الخميرية وعلى المنظمات غير الحكومية وغيرها.

١٦١ - ويقدم المكتب للجمعية الوطنية ومختلف لجانها وللحكومة ووزاراتها ولمؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإعلامية، مساعدة تقنية فيما يتعلق بإعداد مشاريع القوانين وتنفيذها. ومتى تم تنفيذ القوانين، اضطلع المكتب برصد تطبيقها.

١٦٢ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ١٩٩٨، ركز مكتب المفوض السامي في كمبوديا على القوانين التالية: قانون المجلس الدستوري (رصد المكتب بدقة انتقاء أعضاء المجلس وتعيينهم، وأبلغ الأمين العام من خلال الممثل الخاص بأوجه القصور التي شابت تلك العملية، لما لها من آثار على دور الأمم المتحدة في تنسيق مراقبة الانتخابات)؛ وقانون الرابطات والمنظمات غير الحكومية (أعرب الممثل الخاص للحكومة عن قلقه إزاء أحكام جاءت في مشروع قانون حزيران/يونيه ١٩٩٨ من شأنها أن تؤثر تأثيرا خطيرا على المبدأ الدستوري المتمثل في حرية تكوين الرابطات وأن تمنع في الواقع العديد من المنظمات غير الحكومية من العمل)؛ وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية (سبق لأحد خبراء المكتب الاستشاريين أن استعرض هذين القانونين، ويجري حاليا إدخال مزيد من التنقيحات عليهما)؛ وقانون منع العنف المنزلي (سيحاول المكتب إحياء الدعم المقدم لهذا التشريع الذي لا غنى عنه لتحسين حالة المرأة

الكمبودية)؛ وقانون الألغام الأرضية (وقد وصل مشروع القانون إلى الجمعية الوطنية لكنه لم يناقش بسبب مناقشة قوانين أكثر إلحاحا تتعلق بالانتخابات)؛ وقانون المعوقين وقانون النظام الأساسي للقضاء.

١٦٣ - وفي آذار/ مارس وقع كل من وزيري الداخلية المشاركين الإعلان المتعلق بإدارة السجون. وأصبحت جميع السجون تخضع الآن لسلطة إدارة السجون التابعة لوزارة الداخلية. ولا يزال المكتب يرصد تنفيذ هذا الإعلان الذي شارك في إعداده مشاركة كثيفة في مرحلة سابقة. وسيشارك المكتب في المناقشات التالية المتعلقة بمواد معينة موضوع خلاف. وقد تمت الموافقة على طلبات الوصول التي قدمها المكتب في إطار الإعلان باستثناء حالات قليلة ذات طابع سياسي شائك.

١٦٤ - وفي كانون الثاني/يناير طلبت وزارة الإعلام من المكتب أن يقدم تعليقاته على مشروعي قرارين تنفيذيين صدرا بموجب قانون الصحافة، هما: المرسوم الفرعي الذي يعرف الأمن الوطني والاستقرار السياسي، وإعلان بشأن تحديد هوية الصحف وتسجيلها. وأعرب المكتب وغيره من منظمات حقوق الإنسان عن قلقهم إزاء الأحكام التي تهدد حرية التعبير المكفولة في الدستور. ولم يُعتمد بعد هذان القراران التنفيذيان.

١٦٥ - وفي أثناء العملية الانتخابية، رصد تنفيذ قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية رصدا دقيقا. وجرت مناقشات مع مسؤولين من وزارة الداخلية فيما يتعلق بعملية تسجيل الأحزاب السياسية، وأبلغت الوزارة بالعقبات التي اعترضت أنشطة الأحزاب السياسية. ونوقش تعميم صادر عن الوزارة تضمن أحكاما تتعارض مع الدستور وقانون الأحزاب السياسية. ووثقت عملية انتقاء وتعيين أعضاء لجنة الانتخابات الوطنية ولجنة الانتخابات الإقليمية. وحللت القواعد والأنظمة والكتيبات والتعليمات الصادرة عن لجنة الانتخابات الوطنية، وقدمت تعليقات قانونية مثيرة للمخاوف فيما يتعلق بحقوق الإنسان، كما قدمت تعديلات مقترحة. وتابع المكتب بالتعاون مع لجان الانتخابات ذات الصلة الشكاوى المتعلقة بعملية تسجيل الناخبين وسير الحملات الانتخابية وفرز الأصوات. ونوقشت مع لجنة الانتخابات الوطنية قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالانتخابات مثل حملة أخذ البصمات، وجمع بطاقات التصويت، والانتخابات الصورية، وتفويض المراقبين المحليين، ومواقع حفظ الأصوات وحصرها، واستخدام الأحبار غير القابلة للإزالة، واقترحت حلول لها.

١٦٦ - وفي سياق دعم إقامة العدل، واصل برنامج الموجهين القضائيين تطوره. ويوفِّد الموجهون القضائيون وهم خبراء استشاريون دوليون إلى المحاكم الإقليمية والمحلية للعمل إلى جانب القضاة والمدعين وكتاب المحاكم الكمبوديين. ويقدم للقضاة والمدعين تدريب على الدستور الكمبودي والقانون الكمبودي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويجيب الموجهون على الأسئلة القانونية المطروحة في أثناء عمل المحكمة، ويقدمون التدريب للشرطة المحلية والمسؤولين عن السجون والأفراد العسكريين والمسؤولين الحكوميين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شمل البرنامج خمسة أقاليم ومجلسين محليين. وقدمت

تجهيزات ومواد أخرى من مواد المساعدة، كما جُددت مباني المحاكم. واستمر وزير العدل والسلطات المحلية في تقديم الدعم الكامل للبرنامج الذي يتلقى مساعدة مالية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٦٧ - ويواصل مكتب المفوض السامي في كمبوديا تنفيذ مجموعة كبيرة من البرامج التعليمية والتدريبية المتعلقة بحقوق الإنسان بالتعاون مع شركائه من الحكومة والمنظمات غير الحكومية، وتستهدف هذه البرامج القطاعات الرئيسية من السكان، بما في ذلك الأفراد العسكريين والشرطة والمسؤولون عن السجون وقادة المقاطعات والجماعات والمدرسون وأعضاء النقابات التجارية والرهبان والجماعات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال والأقليات. وتم الانتهاء من تنفيذ منهج تعليمي تدريبي في مجال حقوق العمال. ووضع منهج تعليمي جديد في مجال الحقوق البيئية والاقتصادية للشعوب الأصلية، وبدأ تنفيذ البرامج التدريبية في المقاطعات الشمالية الشرقية لكمبوديا. وأعد منهج تعليمي في مجال الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في الانتخابات الديمقراطية استعدادا لانتخابات عام ١٩٩٨، وقدمت البرامج التدريبية للقائمين بالعمل في لجان الانتخابات الإقليمية والمحلية وللأعضاء في تحالفات المراقبين التابعين للمنظمات غير الحكومية. ويواصل المكتب برنامجه المتعلق بتقديم الدعم عن طريق التعاون التقني إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالتزامات الإبلاغ وأمانتها الدائمة.

١٦٨ - وبناء على طلب الحكومة، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عين مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان موظفين مؤهلين وفتح مكتبين في بيلين وبنوم مالاي لتنفيذ برامج تعليمية وتدريبية تتعلق بحقوق الإنسان للقطاعات الرئيسية من السكان في مناطق كانت تقع في الماضي تحت سيطرة الخمير الحمر وكان يتعذر على الحكومة أو الأمم المتحدة الوصول إليها منذ انسحاب حزب كمبوديا الديمقراطي من عملية السلام التي كانت تضطلع بها سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في عام ١٩٩٢.

١٦٩ - وحتى يتسنى للمكتب الاضطلاع بولاياته المتمثلة في تشجيع الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان على الصعيد المحلي، وتحسين المجتمع المدني، وتوفير الدعم للمنظمات غير الحكومية ذات النوايا الحسنة، قدم مكتب كمبوديا منحا تبلغ قيمتها ٠٠٠ ٣٠٠ دولار للمكاتب الإقليمية ودون الإقليمية التابعة للمنظمات غير الحكومية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان. وباستخدام الأموال المقدمة من حكومة الدانمرك، مُنحت المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التوعية بحقوق الإنسان وحماية حقوق المرأة والطفل والأقليات العرقية والدفاع عنها منحا يصل مجموعها إلى أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ دولار. وستستخدم الأموال الدانماركية أيضا في تعزيز الأنشطة التي يضطلع بها مكتب المفوض السامي في كمبوديا في مجال مكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم جنسيا، وستجري هذه الأنشطة بالتعاون مع اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية الكمبودية والدولية.

١٧٠ - ولا يزال مكتب كمبوديا يوزع على الوزارات والإدارات الحكومية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، وعلى القضاة والمدعين والشرطة والطلاب وعامة الشعب كميات كبيرة من المعلومات

والمواد باللغة الخميرية، بما في ذلك العهود والاتفاقيات والإعلانات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، والدستور الكمبودي والقوانين المتصلة به، والمناهج التعليمية المتعلقة بحقوق الإنسان. ووزعت أكثر من ٥٢ ٠٠٠ نسخة من مواد تتعلق بحقوق الإنسان في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٨. وبالإضافة إلى ذلك، وزعت لجان الانتخابات الإقليمية والمحلية والمكاتب الإقليمية التابعة لمكتب المفوض السامي في كمبوديا وتحالفات مراقبي الانتخابات التابعين للمنظمات غير الحكومية ٢٠٠ ٠٠٠ نسخة من ملصق متعدد الألوان يؤكد سرية الاقتراع.

١٧١ - ومن أجل كفالة الرصد الشامل لانتهاكات حقوق الإنسان التي قد تحدث خلال فترة الانتخابات، أنشأ مكتب المفوض السامي في كمبوديا ستة أفرقة رصد متنقلة في أيار/ مايو ١٩٩٨. وهذه الأفرقة الموفدة إلى المقاطعات وفرت بانتظام معلومات عن حالة حقوق الإنسان، وحققت في الحالات بمجرد وقوعها. وقد نشرت التقارير المشمولة بنتائجها باسم الممثل الخاص ووزعت على نطاق واسع. ومن المقرر أن تواصل هذه الأفرقة أعمالها لحين إنشاء الحكومة الجديدة. ومن ناحية أخرى، رصد المكتب أيضا وصول الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية إلى وسائط الإعلام المطبوعة والالكترونية خلال فترة الانتخابات، بغية كفالة الالتزام بالحق في حرية التعبير. وأعد تقريران عن الوصول إلى وسائط الإعلام، وتم نشرهما.

١٧٢ - ويوجد الآن ستة مكاتب إقليمية تابعة لمكتب المفوضية في كمبوديا، أنشئت بدعم من برنامج متطوعي الأمم المتحدة. وفي كل مكتب يوجد موظف كمبودي لحقوق الإنسان يدعمه مستشار دولي من متطوعي الأمم المتحدة. وتضطلع هذه المكاتب بدور حيوي في تقديم الدعم لتنفيذ برامج المكتب، وفي التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بحقوق الإنسان في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان وحالات إساءة استخدامها وفي التحقيق في ذلك.

١٧٣ - ويشارك المكتب مشاركة كاملة في أعمال منظومة الأمم المتحدة في كمبوديا تحت رعاية المنسق المقيم. ويرأس المكتب فريق الأمم المتحدة الموضوعي المعني بالحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان.

الحواشي

(١) انظر "الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٣، الملحق رقم ٣" (E/1993/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٢) A/51/1453 و A/52/489؛ و E/CN.4/1997/85 و E/CN.4/1998/95.

(٣) E/CN.4/1997/95.

(٤) انظر "الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٨، الملحق رقم ٣" (E/1998/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٥) E/CN.4/1998/95، الفقرة ٢٦.

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ٦٦.

(٧) "الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٤٠" (A/51/40)، المجلد الأول، المرفق الخامس، الفقرة ١٩.

(٨) انظر A/52/489، الفقرة ٧٨ و E/CN.4/1998/90، الفقرة ٩٠.

(٩) انظر A/52/489، الفقرة ٧٦ و E/CN.4/1998/91، الفقرة ٩١.

(١٠) CERD/C/292/Add.2.

(١١) CERD/C/304/Add.54.

(١٢) تشمل الفترات شباط/فبراير - تموز/يوليه ١٩٩٤ (A/49/635/Add.1)، وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ - تموز/يوليه ١٩٩٥ (A/50/681/Add.1)؛ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ - تموز/يوليه ١٩٩٦ (A/51/552)؛ وكانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (A/52/489).

(١٣) تشمل الفترات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ - كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (E/CN.4/1994/73)؛ وتموز/يوليه - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (E/CN.4/1995/89)؛ وتموز/يوليه - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (E/CN.4/1996/92)؛ وتموز/يوليه - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ (E/CN.4/1997/84)؛ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ - كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (E/CN.4/1998/95). وقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين تقرير تفصيلي عن أعمال مكتب المفوض السامي في كمبوديا (E/CN.4/1998/94).

- - - - -